المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المرأة العراقية والديمقراطية
اسم الكاتب: د. بلقيس محمد جواد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2046
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 04:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المرأة العراقية والديمقراطية

الدكتورة

بلقيس محمد

جواد(*)

المقدمة

يثير موضوع المرأة والديمقراطية الكثير من التساؤلات التجريدية والنظرية ،منها بقدر ما يتعلق بموضوعنا. ما هي نوع العلاقة الترابطية بين الطرفين؟

هل هي علاقة تفاعلية؟ أي بمعنى لا تتحقق الديمقراطية إلا بتفاعلها مع نصف المجتمع ألا وهي المرأة ! من زاوية آخرى لا تشعر المرأة بإنسانيتها ألا بقدر ما تحققه لها مبادئ الديمقراطية ؟فهل بتفاعلهما يتحقق المطلوب ؟

أم أنها معادلة من نوع آخر، تلك التي تقوم بالجوهر على أساس المتغير المستقل والمتغير التابع ؟وإذا توفقنا مع ذلك ترى من هو الذي نعتبره المتغير المستقل المتحكم والآخر تابع ؟ هل نعتبر النظام الديمقراطي المتغير المستقل كفكر ومنهج أم ممارسته يؤثر على التابع "المرأة " فتستجيب له ايجابيا ؟ أم العكس أن المرأة هي المتغير المستقل لأنها أكثر أهمية من الديمقراطية لتعمق ذلك الفكر وتوسع من منهجيته ؟ وهل يمكن لنظام آخر غير الديمقراطية يحقق للمرأة إنسانيتها ؟من ٌ هو المحرك ؟ ومن هو المتحرك ؟ ومن هو المؤثر ومن هو المتأثر ؟

ثم ما هو الهدف الذي يجمع بين المرأة والديمرقراطية؟ هل هو هدف مشترك ومتصل ومتواصل ؟ أم أن المرأة جزء من أهداف متنوعة للديمقراطية ؟ وكيف يتحقق هذا الهدف ؟ ثم عن أي ديمقراطية نتحدث؟ وأي مجتمع؟ وفي أي زمان؟ وما هي الظروف المتحكمة بهما ؟ هذه الأسئلة وغيرها ستكون محور الدراسة علاقة المرأة بالديمقراطية . وكما أن هذه الأستفهامات تعبر عن ماهية العلاقة بين طرف المعادلة والتي من المفروض أن تكون بين الانسان والديمقراطية أكثر من كونها تحديدا مع المرأة .. لكننا تطرقنا لذلك كي نوضح إن هذه الماهية هي الاكثر ضرورة لواقع نساء العالم النامي .

تطورت الديمقراطية عبر الزمن،ابتدأ من النظام الديمقراطي في مدن أثينا الذي انطوى على سياقات وسياسات تصنفيه اجتماعية، وآليات إجرائية تنسجم مع ظروفه الموضوعية والذاتية آنذاك .تفاعلت المؤثرات الإنسانية /التاريخية مع الظروف الموضوعية والذاتية للتطور والتقدم الفكري عبر قرون مديدة ،فأنتجت لذاتها مسالك عدة تنوعت الديمقراطية عبرها، وكما استعرضها "ديفيد هيلد في كتابه نماذج الديمقراطية" ، فمنها : " الديمقراطية المباشرة في مدن أثينا اليونانية ، والديمقراطية

(*)كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

النامية ، الديمقراطية الحديثة ، الديمقراطية التنافسية التعددية الجديدة ،وديمقراطية المشاركة... وهكذا".

من البديهي أن للديمقراطية شروطها ومستلزماتها والتي ينبغي توافرها لبناء الدولة والمجتمع لانهما يشكل معا دورة مترابطة تكمل أحدهما الآخر ،وإلا لا يمكن الحديث عن دولة ديمقراطية دون عقلية مجتمع ديمقراطي. وايضا لكل واحد منهما شروطه ومستلزماته . فبناء الدولة يحتاج الى آليات تتوفر حتى تتهيكل الدولة ومؤسساتها وفق تلك الآليات ، الانتخابات ، الدستور الدائم ، فصل السلطات .

والمجتمع هو الآخر له آلياته حتى يبنى القيم الديمقراطية وتشكل منظومة قيمية تحدد ملامح شخصية المجتمع ،والتي تبدأ من الحلقة الاولى الاساسية هي العائلة الا وهي التنشئة العائلية للديمقراطية ،ثم تنتقل هذه التنشئة المجتمع بشكل أفقي فتبني الثقافة الديمقراطية للمجتمع ،ومن بعدها يتلاقى في نقطة التقاطع العامودي مع الدولة ومؤسساتها الديمقراطية .

فيتحقق البناء الديمقراطي من البنية فوقية وهي الدولة ومؤسساتها،والتي ترتكز على البنية التحتية وهو المجتمع . أن أساس البناء القيمي للديمقراطية قائم على النواة وهي مؤسسة العائلة ،والأخيرة لها نواتها هي المرأة . فالمرأة هي المؤسس والمخطط للبناء الديمقراطي عبر تشريبها وتربيتها القيم الديمقراطية للعائلة ،وان قيم الديمقراطية هي الحرية بأشكالها التي تضمن مبادئ حقوق الانسان . المضمون والقيم والرمز للديمقراطية يمر عبر المرأة . وعلية نتساءل:

هل يمكن بناء الدولة والمجتمع الديمقراطي في مجتمع تسيطر عليهما الثقافة الذكورية ؟

وهل يمكن بناء الدولة والمجتمع الديمقراطي والمرأة فيه مضطهدة مهمشة خاضعة ؟

وهل يمكن أن نؤسس بنية فوقية للديمقراطية " الدولة " وبنية تحتية " المجتمع " تسود فيه ثقافة الخضوع والخوف والمغالبة ، والتنشئته العائلية/ الاجتماعية تقليدية متخلفة ؟

نفترض بأن المرأة تتحمل كل المسؤولة إزاء نفسها ،إزاء المجتمع وإزاء الديمقراطية ، هي القادرة على تربية وتنشئة الجيل على قيم الديمقراطية ،وبقدرتها تستطيع ان تثبت وجودها عبر النضال لتغير القيم التقليدية التي تقف عائق امامها ،وإنهاء السيطرة الذكورية المؤسسة على القيم التقليدية .

معادلة التفاعل بين : المرأة ⟷ الديمقراطية ⟵ القيم الذكورية (القيم التقليدية).

* * المرأة تتفاعل مع الديمقراطية ، (التفاعل إيجابي).

** الديمقراطية لا تتفاعل مع القيم الذكورية (التفاعل سلبي).

** القيم التقليدية التراثية تنتج ، تتفاعل مع ، الذكورية ،(تفاعل ايجابي) .

** فالمرأة والقيم الذكورية في حالة صراع (تفاعل سلبي) .

سنتناول دراسة مفاهيم الديمقراطية ومضامينها ومعادلاتها ، ثم دور المرأة العراقية في ظل الانظمة والتشريعات ومبادراتها وسعيها للحصول على حقوقها ومواقف الانظمة إزائها . نحن نفترض بأن أن السبب وراء تخلف وأضطهاد المرأة العراقية هي القيم الاجتماعية التي يسودها مبدأ سيادة الذكورية ودونية المرأة والتي تبدأ من التربية في العائلة مما خلق صورة ذهنية لدى المرأة بدونيتها .

المطلب الأول : أختلاف الرؤى .

ينبغي معرفة بأن ما عانته المرأة وما تعانيه الآن من اضطهاد ذات طبيعة مركبة اذ تعاملها العقلية الذكورية دائما تعاملها كانسان درجة ثانية ،وبالنتيجة ترفض التفكير بأعطائها حقوقها .وهذه هي المسلمة القابعة في ذهنية المجتمع .

لكن السؤال العلمي الذي يطرح دائما لماذا تعامل الذكورية الأناث بالدونية ؟هل هي تقاليد اجتماعية/ تراثية؟ هل هي طبيعة فسلجية بأعتبار إن الذكور أقوى جسمانيا من الإناث؟ وهل المصائب والكوارث التي مرت على المجتمعات والتي تطلبت قوة عضلية لمجابهتها ،فكان للذكر نصيب أكثر من الإناث ؟أم هي قساوة السلطة السياسية وأنظمة الحكم تصب جام غضبها على الذكور فيتحمل الذكر القسط الاكبر منها ، وهو الذي بالتالي يصبها على الاضعف جسمانيا الإناث ، ومن ثم أصبحت لازمة وتقليد اجتماعي بإبعاد الإناث عن مجمل الحياة وحصرها في نطاقها المحدود البيت ؟

أنها مشكلة معقدة ذات طبيعة تاريخية تراكمية حيث تتداخل عناصر كثيرة لا يمكن حسمها بمؤثر واحد بل أنها أعقد من ذلك بكثير . انها صراع ناضلت فيه المرأة والرجل معا لإجل التعامل مع مفردات الحياة بشكل أكثر سلاسة ،الا ان تراكمية الفعل الاجتماعي وقوة الرتابة واستمرارها ، تركت آثار ليس بالسهولة ان تمحو تلك التراثية الاجتماعية . لهذا الموضوع رؤيتان تنطلق من زاويتين مختلفتين هما :

الرؤية الاولى:

أن الاختلاف في التكوين البايلوجي الفيزيائي بين الذكر والأنثى، وبما رسمته الطبيعة لكل منهما هو السبب التمييزي بين المرأة والرجل. ظهرت هذه الرؤية بشكل جلي عند بدء تقسيم العمل البدائي في العائلة الأولى اخذ مبدأ القوة العضلية كأداة يقاس عليها كمية الإنتاج ونوعيته بين المرأة والرجل . لذا بسبب مبدأ القوة للرجل وضعف للمرأة ،الذي بلورة فيما بعد أفكار تمييزية عبر العصور. " : "

لم تقاس عملية الإنتاج على أساس مبدأ الذكاء والمقدرة الذهنية والكفاءة،بل العكس. أستمر هذا المبدأ الطاغي عبر العصور فتحول إلى قيم ومنظومة اجتماعية أنعكس على جزئيات الحياة العامة ،فوضعت المرأة في خانة الفضاء الخاص " " " ،أي الحياة العائلية فقط ،غير معترف بفر دانيتها ، حتى تحولت هذه الأفكار إلى إيمان مقدس في الديانات الوضعية ،بدءا من الدولة السومرية وشريعة حمو رابي والحضارة الفرعونية ،مرورا بالديانات الكونفوشوسية والبوذية والهندوسية دخولا إلى عصر اليونان والإقطاع حتى بدايات قرن العشرين .

الرؤية الثانية :

هناك تصور آخر ، يرى أن هذه الاشكالية تنطلق من الجوانب المادية للوجود الانساني . أن الطبيعة أوكلت للمرأة مهام ذات بعد أنساني تمثل في الحفاظ على أستمرارية الوجود البشري ،هذه المهمة ساهمت في أن تخص المرأة من بعض المهام المادية والاقتصادية التي لا تعيق مهمتها الاولى ، ومع تطور القوى المنتجة وتطور تقسيم العمل ، ثم ظهور الملكية الخاصة كانت عوامل تاريخية كرست فكرة الاخلال بين المعادلة الطبيعية بين الرجل والمرأة فكانت الإيذان بالانتقال

من المجتمع الامومة الى المجتمع الابوي " البطريكي " فحلت، وكما وصفها أنجلز في مؤلفه عن العائلة وتطور الملكية الخاصة ، (الهزيمة الكبرى) بدور المرأة الاجتماعي / الاقتصادي ، وتعمق هذا التقسيم النظري مع تطور وسائل الانتاج ورسوخ فكرة الملكية الخاصة ، بيحث شملت حتى آدمية الانسان كما هو الحال في مجتمع العبيد ،وكانت المرأة هي الاخرى قد خضعت لمكانزمية هذه العلاقة وبدرجات مختلفة حسب طبيعة المجتمع وقيمه الاجتماعية . أن تحول الملكية من الملكية الخاصة الى الملكية العامة ستهام بدور كبير في خلاص المرأة من الاستعباد والاستيلاب الاجتماعيين .

نستنتج من خلال الرؤتين بأن علة هذه الاشكالية تتركز في طبيعة النظام الاجتماعي / الاقتصادي ،الذي كرس فكرة التمايز ،والذي يتطلب الغاءه وعيا اجتماعيا عاليا سواء في تجلياته الفلسفية، الجمالية، الحقوقية ، والدينية . وهذا مرتبطة بطبيعة النظام السياسي ، وخاصة في بلداننا (العالم النامي)، الذي يبحث عن نظام سياسي يعامل الذكر والانثى على أسس علمية ويقيس كفائتهم العقلية وانتاجهم الاجتماعي ليس بمفاهيم القوة العضلية . أن الانظمة الاستبدادية في بلداننا لم تنصف المجتمع،فكان الرجل والمرأة ضحية هذا الاستبداد ولو بدرجات متفاوتة ،إذا كان الرجل مضطهد) ولم يحصل على حقوقه فكيف يمنح المرأة حقوقها " فاقد الشئ لا يعطيه". أن تحررهما يقوم على أساس تحرر المجتمع الذي يقوم على المرأة والرجل وهذا يتحقق فقط في النظام الديمقراطي . وهذا ما تنطوي عليه الديمقراطية من مبدأ المساواة في حقوق الانسان من جانب ، وعلى حكمة القادة وعقلانيتهم من جانب آخر .

أولا : الديمقراطية ، ماهيتها ،مضامينها.

يتركز المحور على علاقة المرأة بالديمقراطية ، والديمقراطية بالمرأة .إن ثنائية المرأة والديمقراطية يبدو أنها مترابطة.

أن الديمقراطية فكرة ثم مبدأ ثم نظام أجتماعي/ سياسي يترجم إلى ثقافة وسلوكية اجتماعية / سياسية على النطاق الفردي والجماعي. ثم المرأة كائن بشري له حق الحياة لأنها أساس المجتمع وتتناصف الحياة مع الرجل .سنحاول تفكيك هذه المفردات لنعرف مدى درجة التلاقي أو التأثير بين الاثنين وفق المعادلات التالية :

المرأة : كائن بشري يسعى إلى العيش الكريم وفق القاعدة الاجتماعية القائمة على أساس التكافؤ بما تتضمنه من الحقوق والواجبات .

المجتمع : يتكون من جزأين هما الذكر والأنثى ،بإتحادهما شكلا المجتمع فالاثنان بنشاطهما وإبداعهما يحققان غايتهما في الحياة .

الديمقراطية : مجموعة أفكار ومبادئ أبدعها الكائن البشري ،تنطوي في مضمونها على الحرية واحترام قيمة الإنسان وآدميته على الاصعدة كافة .

لو رتبنا هذه المفردات بناءا على التعريف ستشكل المعادلات التالية :

المعادلة الأولى : نشاط الكائن البشري + تطبيق الأفكار تحقيق الغاية .

المرأة والرجل + الديمقراطية الحياة الكريمة .

المعادلة الثانية : نشاط الكائن البشري + تحقيق الغاية يؤدي إلى الأفكار الناجعة .

↓ ↓ ↓

المرأة والرجل + الحياة الكريمة الديمقراطية .

المعادلة الثالثة : الأفكار + الغاية الكائن البشري

↓ ↓ ↓

الديمقراطية + الحياة الكريمة هما المرأة والرجل .

نستنتج بأن المرأة والرجل هما السبب ،هما الفاعل ،والديمقراطية هي المفعول به ،والحياة الكريمة هي الغاية. بمعنى أن المرأة والرجل هما الكائنان اللذان يتصفان بالمتحرك، اللذان ينتجان ويحركان الأفكار بالطريقة والأسلوب، اللذان يريدان الوصول إليه أذا هما المتغير المستقل ،والديمقراطية هي المتغير التابع. فالطبيعة كانت عادلة بتوازنها في توفيرها الكفاءة والذكاء والمقدرة الذهنية والعقلية للذكر والأنثى للتكيف معها .

سؤال يفرض نفسه : من الذي شوه هذه المعادلة الطبيعية ؟ ومن ْ الذي فصل الجزءان لتحقيق هدفهما المشترك ؟

ثانيا / مضامين الديمقراطية ومعادلاتها .

إن الديمقراطية واقعة اجتماعية/سياسية لها تأريخها . أنها فكرة أبتدعها العقل البشري لغرض تنظيم الجانب السياسي للحياة الاجتماعية .أي الجانب الذي يخص علاقة الإفراد بالسلطة السياسية . لان الحياة الاجتماعية تحتاج إلى التنظيم ويتحقق ذلك بوجود سلطة تتمتع بشرعية القوة ،ولهذا فان الجانب الاجتماعي للفرد تطلب المشاركة مع السلطة لتحقيق غايتهما " " " . إن سكان أثينا الذين كانوا يجتمعون ليتدارسو شؤونهم ،ما هي إلا وسيلة لتسهل توجهات السلطة السياسية ومن يدرها " الحاكم " باتخاذ القرار الأفضل للسكان .

لكن هنا ايضا ستثار جملة من الاستفهامات تتمحور حول ، ما هي حدود تلك المشاركة ؟ وما هي طبيعة تلك القرارات؟ وما هو مداها ؟ وما هي آثارها الاجتماعية ؟ بالتأكيد إن تلك الديمقراطية كانت محدودة وضيقة ، ومرتدية لباس ظروفها الموضوعية والذاتية، إلا إنها ،وبنفس الوقت ، بلورت تجربة لمبدأ أضحى كمرجعية عالمية أسس عليها فيما بعد .

أثمرت هذه التجربة، بعد خمسة وعشرون قرنا من الجدل الفلسفي والنظري العميق بين فلاسفة ومفكري أوربا الغربية ،نظرية الديمقراطية الاجتماعية /السياسية ، التي لم تكن ولادتها بعملية سهلة ولا مريحة،إذ ولدت في خضم الصراعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. " /"

بعد تلك التغيرات في التاريخ الإنساني الطويل،أخذ النظام السياسي الديمقراطي بالانتشار باعتباره نظام فريد للحكم " "" لذا كثر الجدل بين المفكرين حول مفهوم الديمقراطية وتعريفها، هل هي نظرية أوربية خاصة بمجتمعاتها ؟ أم أنها مبادئ عامة قابلة للتطبيق لكل المجتمعات وفي كل الظروف والأزمنة ؟

ومن هنا فقد تعددت تعاريف الديمقراطية ،وكا كل تعريف ينطلق من وجهة نظر الباحث وفق منطلقه فكره الفلسفي . وبما إن الفكرة الجوهرية للديمقراطية هي" نظام سياسي يسمح للمواطنين بالمشاركة في صنع القرار السياسي". السؤال كيف يتحقق ذلك

إذا كانت الوسائل لتحقيق هذا المبدأ متنوعة والمضامين عديدة،لذا من الممكن أن نجمع جوهر الديمقراطية بتعريفنا لها بأنها (مبدأ سياسي/ أنساني يحقق التوازن بين قيمة الإنسان وغاياته المادية) . إن التحقق من ذلك ينبغي استعراض مضامين الديمقراطية وشروطها .

معادلة الديمقراطية .

إن أساس الديمقراطية سياسي،وإن هدفها خلق التوازن في العلاقة بين افراد المجتمع مع نظامهم السياسي. إن معنى التوازن هو تنظيم الحقوق بين طرفي العلاقة وهي :

أن الإفراد يمنحون السلطة السياسية الحق الشرعي لممارسة القوة . وبالمقابل أن تكون السلطة السياسية خادمة لتحقيق مآربهم المادية والمعنوية .

أن معادلة الحقوق والواجبات لطرفي العقد، بنى على أساس جوهري هو، إن الأفراد هم المعنيون باختيار حكامهم وإنهم المسئولين عن نتائج قرارهم ذلك.

لذا فإن عملية أختيار" الحكام " هي من المهام الصعبة والحاسمة التي تقع المسؤولية على الأفراد، وهي تمثل النقطة الفاصلة في الحصول على حقوقهم، لأن واجبات السلطة تعني تأمين حقوق الأفراد الطبيعية والمكتسبة ،وإن واجبات الأفراد تعني حقوق للسلطة السياسية.فأن مهمة بناء الديمقراطية تقع على عاتق الأفراد أولاً وأخيرا. وهذا ما نطق به تأريخ مجتمعات أوربا الغربية عبر الخمسة وعشرون قرنا ،بأن شعوب هذه المجتمعات كافة ،هي التي بنت ديمقراطيتها وهي التي فرضت وجودها على النظم السياسية ، إن قاعدة الهرم " المجتمع " يبني رأس الهرم " السلطة السياسية حسب نظرية العالم الألماني ماكس فيبر " ""

وعليه فأن مسؤولية الافراد مشروطة بنوع الثقافة السياسية التي تسيرهم ،ثم ان الثقافة السياسية مرتبطة بنوع التنشئة السياسية التي تشربوا بها ، ثم أن التنشئة السياسية محكومة بطبيعة التنشئة الاجتماعية ،والتي تبنى على أسس التنشئة العائلية . لذا فأنها سلسلة مترابطة بنمو الانسان ذاته وبناء شخصيته الاجتماعية/ السياسية .

وعليه فأن تنشئة الفرد ديمقراطيا ، يعني تعليمه وتدريبه على الحرية ،وبما أن جوهر الديمقراطية هي الحرية وجوهر الحرية هي المساواة الاجتماعية والمشاركة السياسية . إن تحقيق تلك المبادئ سيؤدي إلى تحقيق مبادئ حقوق الإنسان وهذه هي مضامين الديمقراطية ،وعليه فإنها مبادئ إنسانية عامة حيث إنها " تسمو على الغرب وقوة جذبها شاملة ، واثبت التجربة في الدول غير الغربية يمكن أن تمارس الديمقراطية وتقدر قيمتها ،ففكرة الحرية الراسخة في الديمقراطية تبدو وكأنها تطرق على الحبل السيمبثاوي في قلب الإنسان وفي كل مكان فيه " " "

يستنتج من ذلك ،إن الديمقراطية تتطلب مؤهلات لكلى طرفي العقد حتى تحقق مضامينها .فعلى السلطة السياسية أن تهيئ مستلزمات الديمقراطية من جانب ، وعلى الإفراد أن تتوفر فيهم القدرة على تحقيق وتطبيق مبادئ الديمقراطية من جانب آخر .

. إن مهام السلطة السياسية إزاء الأفراد هي :

:. المساواة بين الإفراد ،

:. العدالة الاجتماعية ،

:. الحرية ،

. التعددية ،

. المشاركة السياسية .

المعادلة ستكون كما يأتي :

أولا / المساواة تؤدي إلى العدالة الاجتماعية المواطنة .

ثانيا / الحرية تؤدي إلى التعددية السياسية المشاركة السياسية التداول السلمي للسلطة تحقق مبادئ حقوق الإنسان "الاجتماعية/الاقتصادية" تأسيس النظام الديمقراطي .

المرتكز على ضلعين هما : المساواة + الحرية حقوق الإنسان الديمقراطية .

. أما من مهام الأفراد والتي ينبغي توافرها لممارسة ديمقراطيتهم هو :

:. يمتلكون ثقافة ديمقراطية،أي واعون على مضامينها في كيفية ممارسة حريتهم والنضال من أجلها.

.ـ يعرفون من يختارون الأصلح للحكم ،ومن يمثلهم والذي يحقق مصالحهم الخاصة والمصلحة العامة .

.ـ القناعة بشرعية استخدام القوة من قبل الحكومة الديمقراطية، عند الضرورة ،ضد كل من يهدد الاستقرار الديمقراطي ،ويحققون الطاعة الايجابية للسلطة .

نستنتج : أن تطبيق النظام الديمقراطي يتطلب شرطين على ما يأتي ::

العقلانية السياسية للنخبة الحاكمة + الثقافة الديمقراطية للافراد نجاح الديمقراطية.

ويضاف لهذين الشرطين والذي يكتمل تطبيق الديمقراطية هو التأطيرالدستوري/ القانوني لمجمل المبادئ والسلوكيات كضمان قانوني لنشاط الطبقة الحاكمة ،وضمان لممارسة الحريات للمحكومين .

وبالنتيجة :

يخلق المواطن" المرأة والرجل " الذي يتمتع بحقوق وواجبات متساوية، المجتمع المدني الذي لا ينفصل عن دولة القانون والفضاء السياسي والاعتراف بالذات الانسانية الحرة.

أن مهام السلطة السياسية والواجب توفرها لأفراد المجتمع ، تختلف حسب الظرف التي يمر به المجتمع ونظامه السياسي . فالمجتمعات النامية بديمقراطيتها، أي المجتمعات التي أخذت بالنظام الديمقراطي كمنهج حكم ،وهذا حال دول عالم الجنوب بشكل عام ، تختلف أوضاعها عن المجتمعات التي تجذرت بها المفاهيم الديمقراطية لقرون . لذا فأن البحث سينصب باعتباره دولة من عالم الجنوب لمعالجة هذه الأوضاع وما تتطلبه المرحلة في تحقيق الديمقراطية .

إن المجتمعات التي تتبنى الديمقراطية توصف بكونها مجتمعات ذات ديمقراطية ناشئة ونامية ،أي إنها كانت في ظل النظام الشمولي، لذا فإن خروجها من المظلة الشمولية ودخولها تحت المظلة

الديمقراطية، يتوجب على هذه المجتمعات أن تخضع لفترة "زمنية"من النقاهة كي تستعيد عافيتها وتهيئ نفسها إلى معترك الديمقراطية تسمى هذه الفترة بالانتقالية.

إن لهذه الفترة شروطها الخاصة تكون من ضمن مهام السلطة السياسية وواجباتها ، نظرا للمسؤولية الكبيرة التي تقع على كاهل السلطة بتهيئة الظروف الموضوعية والذاتية للدخول إلى المرحلة ما بعد الانتقالية والتي نطلق عليها التحول الديمقراطي ،وبعد هذه المرحلة يدخل النظام والمجتمع إلى مرحلة تعزيز الديمقراطية ،وأخيرا مرحلة استقرار الديمقراطية.

الديمقراطية الانتقالية ثم التحول الديمقراطي ثم تعزيز الديمقراطية وأخيرا استقرار الديمقراطية .

المطلب الثاني :- المرأة ، الديمقراطية القانونية أم الديمقراطية المجتمعية ؟.

أن حجر أساس المجتمع هي المرأة ، وان نهضة المجتمع تبنى على هذا الاساس ،فينبغي توفير مستلزمات النهضة على الصعيد القانوني والاجتماعي ،وهذا يعني توفر الضمانات القانونية للمرأة من جانب ،والضمان الاجتماعي/ الاخلاقي / الثقافي / القيمي من جانب آخر . وان توفر أحدهما دون الآخر للمرأة ، لا يحقق النهضة الكلية للمجتمع . وهذا ما نطق به تاريخ السياسي / الاجتماعي العراقي إزاء تعامله مع المرأة العراقية، على الرغم من أن الأنظمة التي توالت على حكم العراق منذ تأسيسه كانت تتنوع الى نوعين :

نظام ملكي شبه ديمقراطي ،وضع أسس للدولة الديمقراطية من دستور دائم ،وبرلمان تمثل بمجلس الأمة ،وكانت تجري فيه أنتخابات داخل دائرة تكاد تكون محصورة للاحزاب والشخصيات تتماشى مع فكره . أما الحرية والتي هي ماهية الديمقراطية " نظريا وعمليا " لم تكن متيسرة ، لا على الصعيد السياسي العراقي ولا على صعيده الاجتماعي .أما عن حقوق المرأة فلم يعترف دستور المرحلة الملكية بمساهمة المرأة في الانتخابات والترشيح .

أما الانظمة الجمهورية ، وخاصة الجمهورية الثانية والثالثة( ) ، فأنها كانت انظمة عسكرية/ ثورية ،ألغت ما سبقها من شكليات الديمقراطية التي أسست في العهد الملكي ،وضاقت بثوريتها على المجتمع العراقي بأسم الوطنية الثورية .

بالتأكيد إن التشريعات التي سنت في تلك الانظمة عكست فكر السلطة الحاكمة، وعقلية الحاكمين .وهذا يعني انه متى توفرت التشريعات التي تضمن حقوق المرأة بالمفهوم الواسع ،يعني ذلك أنها قد ضمنت الديمقراطية ،ولكن إن هذه الحقوق يقابلها سلوك اجتماعي قد يهدد الحقوق الديمقراطية التي وفرتها التشريعات على صعيد سلوكية الحكام والسياسين أم على صعيد المواطن العادي.

لا / المرأة والديمقراطية في التشريعات العراقية .

نظمت التشريعات الوطنية حقوق مالية وأسرية واجتماعية ، لذا سنبين من خلال التشريع مدى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل .

. : هناك من التشريعات ما تتعلق بالمرأة فقط ، وتشريعات تتعلق بالمرأة والرجل .

أن ضرورة التميز بين هذه التشريعات كي توضح لنا ما تقدمه هذه الأنظمة من حقوق للمرأة ،باعتبارها تشكل نصف المجتمع ،أو أكثر وهذا ما حاصل في العراق .

أ . التشريعات التي تتعلق بالمرأة فقط .

هناك تشريعات ، والتي سنت من عام / ، تخص ذاتية المرأة والذي يتعلق بتكوينها البايلوجي ،والذي يتطلب مراعاته في العمل وحياتها العامة، منها :

: / ضمنت التشريعات الاجتماعية حقوق المرأة العراقية الموظفة المشمولة بقانون الخدمة المدنية، والمرأة العاملة بقوانين العمل والضمان الاجتماعي للعامل ،حقوقا تتعلق بكونها امرأة لعدم جواز اشتغالها في الأعمال الشاقة والضارة بالصحة ، كما لا يجوز تشغيل النساء الحوامل بالأعمال إضافية أو العمل أليلي إلا إذا كان العمل متعلقا بمواد أولية أو إنتاج يكون عرضة للتلف السريع وكان العمل ضروريا للمحافظة عليه .

كما منح قانون العمل النساء العاملات فترة راحة يومية لا تقل عن إحدى عشر ساعة متوالية والغرض من ذلك تتفرغ المرأة لأطفالها وبيتها .

أما فيما يتعلق بالحقوق الخاصة بالمرأة الحامل فقد تضمنت قوانين الخدمة المدنية ،وقوانين الضمان الاجتماعي ، حقوقا للمرأة الحامل بمنحها إجازة لمدة " " يوم قبل الولادة ،ومنحت إجازة لمدة ستة أشهر مدفوعة الأجر بالكامل ،وستة أشهر أخرى بنصف الأجر. وكما راعى المشرع وضع المرأة التي تلد توأما بإجازة أمومة خاصة لمدة سنة مدفوعة بالكامل لكي تعتني بتوأميها دون سن سنة واحدة . وبعد الولادة مدفوعة الأجر ، وكما جاء بقانون العمل رقم " . " لسنة قانون الخدمة المدنية وقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل التي لها قوة القانون .

لقد استمرت هذه التشريعات، والتي ساوت بين المرأة والرجل من جهة وراعى حقوق المرأة العاملة والموظفة من جهة أخرى، في التطبيق وتعتبر نافذة لحد الآن ،وهذا ما ينسجم مع مبادئ الدستور الانتقالي المؤقت ،حيث نصت المادة " " من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية " للفرد الحق بالأمن والتعليم والعناية الصحية والضمان الاجتماعي ،وعلى الدولة العراقية ووحداتها الحكومية وبضمنها الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية ،بحدود مواردها ومع الأخذ بالاعتبار الحاجات الحيوية الأخرى أن تسعى لتوفير الرفاه وفرص العمل للشعب " . أما دستور " . فقد نص في المادة " " " على مايأتي :" تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة ،وترعي النشء والشباب ،وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم " . وكما نصت المادة " " " ما يأتي " تكفل الدولة للفرد وللأسرة ـ وبخاصة الطفل والمرأة ـ الضمان الاجتماعي والصحي ،والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة ،تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم .

إلا إن ما نلاحظه على هذه التشريعات بأنها لا تحقق المساواة بين المرأة ذاتها والتي تخالف حقوق الإنسان . كيف ؟فالمرأة المشمولة بقوانين رعاية الأمومة وهي العاملة والموظفة تتمتع بحقوق مالية قبل الولادة وما بعدها رعاية لطفها وصحتها ،دون إن تكون هذه الحقوق المالية وأي نوع من الحقوق المالية إلى المرأة غير العاملة، وبهذا يتبن اللا مساواة بين المرأة ذاتها من قبل التشريعات ذاتها.

./ التنظيم الأسري أن مصدر تنظيم الروابط الأسرية في العراق هو الشريعة الإسلامية لذا جاء قانون الأحوال الشخصية رقم " لسنة " . لينظم هذه العلاقات .

هل يعكس لنا هذا القانون المساواة والحرية من حيث المساواة بين النساء ذاتها ؟ مثال " الزواج بأكثر من واحدة " والحرية في اختيار الزوج ؟

ب . التشريعات التي تتعلق بالمرأة والرجل :

تتميز هذا التشريعات بالمساواة بين المرأة والرجل، فالمساواة تبدو واضحة في أن لكل منهم أسمه على خلاف الأعراف في الغرب .كما أن الذمة المالية منفصلة وهو أيضا يماثل ما هو موجود في الغرب .

إما الحق بالعمل فهو وبموجب الدساتير السابقة والدستور الحالي فالحق، مكفول للرجل مثلما هو مكفول للمرأة .كما انه بموجب التشريعات الوظيفية والعمالية فلا يوجد تميز بالأجر وعدد ساعات العمل إلا في أحوال خاصة تتطلبها الناحية الجسمانية أو التي تفرضها العادات والتقاليد .

أن المادة من الدستور المؤقت لسنة والمادة والمادة من قانون العمل لسنة والمادة من قانون الضمان الاجتماعي لسنة ، والمادة من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ،وكذلك المادة من دستور ،كل هذه المواد تؤكد على مساواة الرجل والمرأة بالحقوق . إما فيما يتعلق بالإرث فانه من الواضح إن مصدره الشريعة الإسلامية ، ولذا تعددت الآراء الخاصة بالأرث منها ما هو منطلق من الشريعة ومنها ذلك المنطلق من تطور القوانين وحقوق الأنسان إذ لكل منها راية الخاص بكيفية توزيع الإرث وحقوقه .

ج . التشريعات المتعلقة بحرية العمل السياسي :

أن حرية العمل السياسي هو من أكثر المبادئ التي يراهن عليها في اللعبة الديمقراطية وخاصة إذا كان يتعلق بالمرأة،باعتبارها حجر الزاوية للممارسة الفعلية للنظام الديمقراطي من جانب ،وأداة قياس للنظام العام ولعقلية القادة السياسيين وأداة اختبار لإيمانهم بالمبدأ الديمقراطي، علاوة على كونه ثم أداة قياس للتقدم الفكري/الأخلاقي للمجتمع. نلاحظ أن التشريعات العراقية تنوعت وأختلفت بل تناقضت في ابداء هذا الحق .

لقد نصت المادة من القانون الأساسي لعام ما يأتي : " للعراقيين حرية ابداء الرأي،والنشر،والاجتماع ،وتأليف الجمعيات ،والانضمام إليها ، ضمن حدود القانون " . أنه اطلاق عام ، لكن القانون المنظم لهذه المادة قد أستبعد النساء من حق الترشيح والأنتخاب .

وفي حين نصت المادة من الدستور المؤقت لعام " . على حرية الاعتقاد والتعبير فقط، ولم تشر الى حرية تأسيس الأحزاب أو التنظيمات، إلا في قانون تنظيم الجمعيات والأحزاب والذي صدرفي ./// " . حيث أجاز في المادة بتأسيس الأحزاب السياسية ، كما سمح للمرأة في العمل السياسي ، وهذه تعتبر خطوة أو إنها من أقرار حقوق المرأة .

وكما نصت المادة لدستور على تكفل الدستور بحرية الرأي والنشر والاجتماع وتأسيس الأحزاب شرط أن ينسجم مع خط الثورة القومي التقدمي ، وهذا يعني حصر تلك الحرية بيد النظام السياسي .

أما قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية نصت المادة لسنة على صيانة وضمان كل الحريات العامة منها أو الخاصة ومنها، حرية التعبير وتشكيل النقابات والأحزاب والانضمام إليها .

وكذلك دستور كان أوضح في تخصصه إزاء حرية العمل السياسي ، حيث نصت المادة ،والمادة في فصل الحريات العامة كحرية الرأي والتعبير والاجتماع والصحافة وتأسيس الأحزاب السياسية والتظاهر السلمي. نستنتج بأن التشريعات الأخيرة قد كفلت الحقوق السياسية للعراقيين بشكل عام ، وهذ يعتبر إنجازا قانونيا معتبرا .

لكن هنا يفرض السؤال الثاني : أذا كانت كل هذه المساواة السياسية الرسمية متحققة في ظل بعض دساتير وخاصة الأخيرة منها ، ترى هل كانت هذه الحقوق السياسية معترف بها للمرأة ؟

ثانيا / المرأة والمشاركة السياسية :

منذ تأسيس الدولة العراقية عام وحتى ، تولى إدارة النظام السياسي في عراق الحكم الملكي ومن بعده ثلاث جمهوريات ذات نظم عسكرية .لم تحظ المرأة العراقية بالقدر الكافي من الاهتمام والرعاية من قبل تلك النظم .

فالحكم الملكي كان نظاما ديمقراطيا ألا إن ديمقراطيته كانت شكلية لم تتوفر فيها متطلباتها الثقافية/ العقلية /الأخلاقية،لا عند الساسة الحاكمين ،ولا عند المجتمع العراقي الأمي الفقير،فالمرأة جزء من هذا المجتمع وهي الأكثر اضطهاد/ في حقوقها آنذاك .

إما النظم الجمهورية العسكرية أنها لم تختلف عن سابقتها في النمط الفكري /العقلي إزاء المرأة،أنها ذات منظومة فكرية تقليدية ،لم تحاول انتشال المرأة من واقعها المزري ،قد يكون خوف/ من اختراق المنظومة التقليدية أو إيمان/ بها،وأن تحقق بعض الإصلاح لصالح المرأة ،من قبل السلطة، أما بهدف تحقق مصلحة النظام السياسي أو تقليد/ مظهريا فحسب،أو أن المرأة هي التي فرضت وجودها على الواقع ،وأثبت قوة شخصيتها على النظام السياسي .

. : المرأة وديمقراطية النظام الملكي :

ففي دستور العهد الملكي دستور عام ، نصت المادة منه على ما يأتي : "يتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألف من الذكور ".

هذا يعني أن حق الانتخاب كان ممنوعا على المرأة ،وعليه فأن، المساواة على أساس الجنس لم تتحقق، لا بل قد أنكرت المادة المذكورة حقوق المرأة السياسية نهائيا بتأكيده على جنس الذكر فقط . وعليه فان المرأة لم تمنح "الحقوق السياسية وبقيت محرومة من مظاهر الحياة السياسية وخاصة مساهمتها في الانتخابات فالقوانين الانتخابية أعطت الحق للرجل بأن يكون ناخبا ومنتخبا دون النساء "." " ". وهذا أول مساس لمبدأ الديمقراطية على صعيد الحكم .

كما جاء التأكيد على هذا المبدأ "حق الذكور بالانتخابات" ،أيضا في قانون الانتخاب النواب لعام حيث نصت المادة " على : " يعتبر ناخبا كل عراقي من الذكور أكمل العشرين من عمره ودون أسمه في سجل الانتخابات " " ".

ثم تم التأكيد نفس المبدأ في قانون الانتخاب النواب رقم لسنة : " ،حيث نصت المادة " في تعريفه للناخب هو كل من " العراقي من الذكور أكمل العشرين من عمره وسجل أسمه في قوائم الناخبين" . وهكذا كانت التشريعات في المرحلة الملكية، تنص على استثناء المرأة من حق المشاركة السياسية في النظام الديمقراطي !

الا انه وبموجب المادة المؤقتة المضافة الى الدستور بفقرته " "" في " /// " . ، قد اجاز تعديل القانون الاساسي خلال سنة من تاريخ تنفيذ هذا القانون بما في ذلك منح المرأة المتعلمة الحقوق السياسية ... " " " "

كانت هناك فكرة لمنح المرأة المتعلمة الحقوق باضافة مادة مؤقتة الى دستور " . .علما إن سقوط النظام الملكي بعد أشهر من صدور هذا المادة أدى إلى عدم إمكانية تطبيقها بحيث أصبح حكما ملغيا بصدور دستور ثورة / تموز / " . .

والسؤال الذي يفرض نفسه : هل الذكور الذين منحوا حق التصويت أشترط أن يكونوا من المتعلمين ؟ القوانين التشريعية نطقت بكلا .

ثم أليس من مسؤولة النظام الديمقراطي ، كما يصف نفسه ،العمل على رفع المستوى التعليمي للمجتمع وأنتشاله من الاميية والتخلف وهذه من شروط تحقيق الديمقراطية ؟

سؤال آخر يفرض نفسه : لماذا أبدى النظام الملكي الديمقراطي،وفي أواخر عهده، وبعد سبع وثلاثين عاما على تأسيسه،رغبته بتضمين حقوق للمرأة المتعلمة ؟ هل هو بحكم الحراك الاجتماعي للنساء وخاصة منذ منتصف الخمسينات ؟ أم رغبة بمسايرة التطورات الخاصة بالحقوق لكل الجنسين ؟ أم تزايد عدد النساء المتعلمات ؟

.: المرأة العراقية وأثبات الذات :

نعتقد بأن المرأة العراقية ،منذ تأسيس الحكم الملكي ،كانت تخطو لاثبات جدارتها ومن ثم أثرت بنشاطاتها ودورها الفاعل في الحياة الثقافية والعلمية وحتى الاجتماعية الى حد ما . أولا ،ومن ثـ. السياسية ثانية بالتوازي مع تطور الظروف الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ،وانتشار الافكار الاشتراكية والمساواتية ،وكذلك النضج السياسي الحزبي في العراق الذي دفع المرأة العراقية للتعامل مع هذه المتغيرات الداخلية والعالمية .

لقد عبرت المرأة العراقية عن ذاتها كأنسانة ،ضمن ظروف صعبة أولا،وكمثقفة ثانيا و كناشطة سياسية ثالثا. فأثبت جدارتها من خلال تلك الانشطة في المجالات العامة ، أدركا منها ووعيا بذاتها وبأهمية دورها .لكن هذه الانشطة وذلك الدور كان محصورا بين ثنايا الطبقة الاجتماعية الوسطى القليلة العدد آنذاك ،ومحصورة بين بعض العوائل في بغداد والموصل والبصرة والسليمانية، والتي تمثلت أما بعوائل رجال الدولة والسياسين أوالعوائل المثقفة والتي لها مستوى دخل ثابت كموظفين الدولة ،أو ذو ألاعمال حرة كاتجارة، وبعض من بنات الشيوخ،هذه الميزة الاقتصادية ومن ثم المكانة الاجتماعية أفسحت المجال لنساء وبنات تلك الطبقة بالتعلم والذي بدوره ايضا اشترط توفر عنصر الثقافة والوعي والقناعة للعقل الذكوري المهيمن لدى هذه الطبقة للسماح لبناتهن بالتعلم واخذ ادوارهن،وكذلك اشترط ضمنيا ان كان لديهن الاستعداد والرغبة ووعي الذات الاجتماعية .

وكما يلاحظ بأن نشاط ودعوات المرأة كانت تتصف بالتدرجية في مطاليبها حيث كانت في عقد العشرينات وبداية عقد الثلاثينات مطالبها متواضعة،إذ إن التركيزعلى تعليم المرأة القراءة والكتابة، وفي بداية عقد الثلاثينات أدمجت مطلب أخر مع التعليم هو الاستغناء عن الحجاب باعتباره قيد

سايكولوجي على حركة المرأة وخطواتها الصاعدة، وكانت الرائدة في هذا المضمار السيدة " أمينة الرحال " حين أستغنت عنه وقادة سيارتها في شوارع بغداد . " " "

وفي منتصف الثلاثينات وعت المرأة العراقية ، ان تحررها يقاس بمدى مشاركتها الفعلية في العمل، لأن التعليم والحصول على الشهادة الدراسية غير كاف ما لم تدخل في العملية الانتاجية الاجتماعية ،كفاعل منتج على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، والذي يحررها من التبعية الفقر والاعتماد على الآخر ،فتحقق المساواة الفعلية وتتكسر الصورة النمطية السائدة عن المرأة بأنها ضعيفة وناقصة . ثم لحقتها بالتتابع الخطوة الواعية لأكمال التحرير هو الربط ما بين تحررها الكامل بتحرر الوطن وهذه الطفرة النوعية على الصعيد السياسي،لأن ما لحق بها من الظلم واستيلاب الحقوق سببه الاستعمار الذي دعم النظام الرجعي وسانده والذي يقف بالضد من حرية المرأة .

هذا الرأي لا يعمم على كل النساء ، البعض من هن أقتصرن نضالهن على هدف تحرر المرأة من الامية وتدريبها على مهنة معينة لاكتساب قوتها واستقلالها المادي ، هذه المجموعة من النسوة أسسن جمعيات ومنظمات خيرية ولم يربطن أنفسهن بالعمل السياسي ،على العكس من منظمات وشخصيات نسوية ربطن تحرر المرأة بالعمل السياسي من خلال التنظيمات الحزبية الوطنية التقدمية .

برزت بعض النسوة من هذه الفئة الأخيرة في الدفاع عن ذاتها كأنسانة ،وذلك بالقيام بنشاط طوعي رغبة بأنتشال المرأة العراقية بشكل خاص من أوضاعهم المتخلفة، وظهرت منهن نسوة أصبحن قدوة للاجيال منهن " نعيمة الوكيل،امينة الرحال ،اديبة ابراهيم رفعة،عزة الاسترابادي ،عفيفة رؤوف البستاني ،نجية حمدي، وجيهة محمد رضا الشبيبي وغيرهن ".

ثم أثبت هذه الفئة من دعاة التحرر ألأهنَّ سيدات نشطات وعلى قدر كبير من المسؤولية حين نشاطهن بتنظيم أصبح خطوة لانطلاق المرأة بشكل منظم،حين أسسن أول تنظيم نسوي عراقي لهن كان عام هو جمعية الهلال الاحمر ذات اهداف اجتماعية بحتة .كانت في عضويته زوجات كل من رئيس الورزاء " نوري سعيد ،وجعفر العسكري ". " " وكذلك كان نشاط بنات المسؤولين السياسين دور فاعل فيها مثل " صبيحة ومديحة"بنات رئيس الوزارء " ياسين الهاشمي"" وكذلك مجموعة من السيدات العراقيات مثل " فايقة النقيب ،وفاطمة الزيبق،ولميعة الاورفلي،وسعاد الهاشمي،ورفيعة الخطيب،حياة الزبيدي، ابتهاج عطا امين ،باكزة امين زكي وغيرهن " " ". كانت هذه الانطلاقة الاولى الدافعة في مأسسة كفاح المرأة العراقية مع المجتمع ومقارعة القيم التقليدية في بادئ الامر ،ثم محاربة النظام السياسية والاستعمار البريطاني فيما بعد . وظهرت من أحضان هذه الجمعية جمعية النهضة النسائية عام ". " كانت ذات أهداف ورغبة حقيقية لانتشال المرأة العراقية من أميتها وتخلفها وإصدارها لمجلة " ليلي" والتي كانت السيدة " بولينا حسون "محررتها دليل على رغبتهن في صدق نوايهن في التحرر " " " . ومن السيدات اللواتي عملن في هذه الجمعية كل من " أسماء الزهاوي، نعيمة السعيد ،وماري عبد المسيح وزير " وبما أن اهداف الجمعية كانت لا تنسجم مع عقلية رجال السلطة الحاكمة آنذاك وربما كان تهديد لوجودهم السياسي ولشخصياتهم، تحولت تلك الجمعية الى منتدى للذوات. " "

وكذلك أثبتت بكونها مثقفة وقادرة على التغير حين أستخدمت الصحافة كأداة ووسيلة لتوعية المرأة العراقية ودعوتها الى التعليم وتثقيف ذاتها كي تتمكن من الغاء المنظومة الفكرية / الاجتماعية المتخلفة المحاطة بها والمقيدة لحركتها حتى تحقق المساواة مع الرجل في حقوقها السياسية .

أسست السيدة "بولينا حسون مجلة ليلى" في " /تشرين الأول/ . " ،مكرسة لقضايا المرأة العراقية . ثم توالت أصدار المجلات النسوية والتي أمتازت بقوة الجرأة لمجابهة التيارات التي تقف حائل أمام حقوقهن ومنها على سبيل الذكر:

" مجلة المرأة الحديثة للسيدة حميدة الاعرجي عام . " " :

:"مجلة فتاة العراق للسيدة حسيبة راجي والسيدة سكينة ابراهيم عام . " " كانت أول منبر صحفي يتبنى موقفا سياسيا يدعو المرأة العراقية الى تشكيل برلمان لنسوة العراق لنصرة قضاياه الوطنية والقومية . " "مجلة فتاة العرب للسيدة مريم○○○○○○○○○○○○○○○○○○○○○○○○(نرمة عام . " .

ثم أصدرت السيدة نهاد الزهاوي مجلة الصبح عام . " ، أخذت النسوة يهتمن بشغف بالصحافة في عقد الاربعينات ،حيث كثرت المواضيع التي تتعلق بتحفيز المرأة على التعلم والتوسع في ثقافتهن العامة منها على سبيل الذكر مجلة " الام والطفل للدكتورة لمعان أمين زكي " المكرسة الى توعية المرأة بالثقافة الصحية، وهذه قفزة نوعية في نشر المعرفة للمرأة وتوعيتها في مجتمع يعم فيه التخلف والامية .

لم تقتصر التوعية النسوية في بغداد فقط ، بل تعدتها الى البصرة حين أصدرت الرابطة النسوية مجلة تحرير المرأة عام ، للاهتمام بالمرأة في الجنوب وبالذات البصرة ميناء العراق المنفتح على العالم ." "

وهكذا أثبتت المرأة العراقية دورها كمثقفة نشطة، وكذلك أنها مبدعة في مجالات الآداب والفنون كالشعر مثلا حيث برزت نسوة أشتهرن ليس على محيط العراق فحسب بل على صعيد الوطن العربي كالشاعرة المبدعة " نازك الملائكة ،سافرة الجميل ،عاتكة الخزرجي ،لميعة عباس عمارة ،صروف العبيدي ، وفي مجال فن القصة برزت القاصة والمترجمة آمال الاوقاتي التي كانت تترجم من روائع الادب العالمي ومنها قصة " مرحبا ايها الحزن للكاتبة الفرنسية فرانسو ساكان "،وديزي الامير ،والسيدة نزهة غانم التي نشرت أول مجموعة قصصية لها عام بعنوان " المرأة المجهولة وغيرهن " . ثم أخذ الاتساع الافقي لتوغل النسوة من الجيل الجديد تزامنا مع التطور الاجتماعي والسياسي في عقد الاربعينات والخمسينات " "

لقد اخترقت المرأة العراقية القيم التقليدية بل تعدته الى مجال كان حكرا على الرجال ومنها القضاء حين دخلت السيدة "صبيحة الشيخ داود " الى كلية الحقوق لتصبح أول محامية وقاضية في الوطن العربي ، والسيدة جاكلين التي دخلت كلية الصيدلة ولتصبح أول صيدلانية في العراق والوطن العربي وتفتح صيدلية " الفتاة " في شارع الرشيد ببغداد ،وأن طبيبة عراقية الاولى كانت السيدة "ملك غنام" عام ومن بعدها كل من السيدة حبيبة بيثون ،والسيدة روز موشكة والسيدة روز اللوس "، ثم أقتحمت المرأة العمل الدبلوماسي لتكون السيدة "حازمة الخوجة " أول امرأة في الوطن العربي والشرق الاوسط تتسلم منصب قائم بالاعمال في السفارة العراقية في المانيا الغربية آنذاك ،ومن النساء اللواتي

يفتخر بها العراق والعالم العربي والعالم الثالث هي السيدة " بديعة أفنان " التي شاركت في إعداد البيان العالمي لحقوق الانسان عام حينما رشحت في اللجنة الاجتماعية /الاقتصادية لجمعية العامة للامم المتحدة . هذه المبادرات حثت النساء على التوغل أكثر في العمل الدبلوماسي حين شغلت السيدة " سالمة بكر " منصب ملحق دبلوماسي ،ومن بعدها السيدة سهى الطريحي " ." " "

أما في عالم الرياضة برزت كل من " سلوى علي جودت ، وسامية توفيق في عقد الثلاثينيات ، ثم أتسع نطاق المرأة الى خارج العراق وتمثل بنات جنسها في المؤتمرات العالمية منها السيدة " مليحة " ." حين شاركت في المؤتمر العالمي للنساء في كوبنهاكين عام ،مبرزة دور المرأة العراقية وهمومها." " "

أما في مجال العلوم كانت السيدة " ألبرتين إيليا حبوش " التي رشحت لنيل جائزة العالم الثالث بعد حصولها على شهادة الدكتوراة في علم الكيمياء من امريكا ،وهي أول امراة تحصل على هذه الشهادة . والسيدة " أمل إيليا نجار كانت الخبيرة في اليونسكو ،والسيدة " رني بشير سرسم أول سيدة عراقية تحصل على شهادة الماجستير بالرياضيات الصرفة من جامعة مشيكان عام ، والسيدة باتريس اوهانسيان تحصل على شهادة ماجستير في البيانو من امريكا عام " "". أن الذاكرة العراقية تخزن الكثير من العراقيات الرائدات والعظيمات اللواتي كن مفخرة لهذا الوطن .

اما على صعيد العمل السياسي فهناك جملة مؤثرات متداخلة دفعت المرأة العراقية ان تندمج مع السياسة منها : كان للظرف الدولي دورا في دفع المرأة العراقية للمساهمة في العمل السياسي : حرب العالمية الاولى واحتلال العراق من قبل بريطانيا ، ثورة : اكتوبر في روسيا وتأسيس النظام أشتراكي ناصر حقوق المرأة و لما لعبه الاتحاد السوفيتي من دور فاعل في السياسية الدولية . وكما ساهمت العوامل الداخلية ومنها :

على صعيد شخصيات وطنية التي آمنت بتحرر المرأة والسعي لمساندتها في تحقيق مطاليبها ومنهم كل من : " الشاعران جميل صدقي الزهاوي ، ومعروف الرصافي ،عوني بكر صدقي ،حسين الرحال ، الصحفي رفائيل بطي ،سامي شوكت " .ومن ثم تأثير الوضع السياسي الداخلي من جانب ،ومساهمة الحزب الشيوعي العراقي، واحساس المرأة بالواجب الوطني الذي يفرض عليها المبادرة من جانب آخر، تأسست أول منظمة نسوية بأسم"اللجنة النسوية لمكافحة النازية والفاشية "،تغير أسم هذه المنظمة ،بعد اندحار الفاشية والنازية وزوال خطرهما، بأسم " رابطة نساء العراق " .ثم عام : " تشكلت ايضا من ثنايا الحزب الشيوعي منظمة نسوية بأسم " رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية " ترأسته السيدة نزيهة الدليمي . " "

كان للاحزاب السياسية العراقية التقدمية دور في تثقيف المرأة والاهتمام بها،وبالاخص الحزب الشيوعي الدور الفاعل لنصرة المراة العراقية ،لقد شجع على انتماء والمشاركة الفعلية في العمل الحزبي ،حيث شاركن في التظاهرات وتقاسمن مع الرفاق نصيب الاعتقال ،من أمثال " السيدة نزيهة الدليمي ،زكية خليفة ،سعاد خيري، سعيدة مشعل، ألن يوسف وغيرهن" .هذه التجربة السياسية أمدت المرأة بالشجاعة والثقة بالنفس والشعور بالمسؤولية اتجاه الوطن حالها حال الرجال . كانت السيدة "

أمينة الرحال " أول امراة تنتخب لعضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي للفترة . " / . "

هذا النشاط والعمل الدؤب للمرأة العراقية كان وراء ،وكما نعتقد ، قناعة الساسة في العهد الملكي الاعتراف بحقوق المرأة المتعلمة بالمساهمة في العملية لانتخابة . الا ان هذه الانجازات الكبيرة من قبل النسوة المثقفة والواعية قتلت بشكل بطئ في عهود الجمهوريات الاربع .

المطلب الثالث / حقوق المرأة السياسية في العهود الجمهورية :

أن التركيز على عهد الجمهورية الاولى (. " . ") ، لأن الجمهرتين الثانية (. ") . ") لم يتحقق فيها شيء يذكر ،بل العكس كان التراجع السريع لكل ما حققه النظام الملكي وجمهورية (/// . "

/: المرأة والجمهورية الاولى :

أما في عهد حكومة تموز/ . " ،بادرت الحكومة العراقية ولأول مرة في الوطن العربي والشرق الأوسط ، بتعين امرأة لمنصب وزاري هي "السيدة نزيهة الدليمي" لوزارة البلديات. من هنا كانت نقطة الانطلاق للمرأة العراقية لاتخاذ دورها في المشاركة السياسية على صعيد صنع القرار، هذه المشاركة الرسمية ما هي إلا انعكاس لخبرتها السياسية / الحزبية، حيث أن تجربتها مع الأحزاب السياسية ، وبالأخص الاحزاب اليسارية " الحزب الشيوعي" في عقد الأربعينات والخمسينات " " " . ثم أهتم "حزب البعث " في نهاية عقد الخمسينات بإنظمام المرأة في تنظماته الحزبية .

لقد فرضت المنظمات النسوية نفسها كقوة سياسية جديدة من جانب ،ورغبة الأنظمة بالتمظهر بالتقدمية من خلال تطبيق المساواة بين الجنسين من جانب آخر،هذا ما شجع حكومة تموز/ بسن قانون الأحوال الشخصية حيث أفرز مساواة الرجل والمرأة في الإرث متجاوز الحدود الدينية بذلك.بالأضافة الى تحديد حدود سن الزواج والحد من تعسفه تعدد الأزواج .

ينبغي أن نؤكد بأن مكان تحرك المرأة العراقية كان ولايزال محدود بمدينة بغداد في هذه الفترة، وفي بعض من المحافظات وخاصة الكبرى منها ،كالبصرة والموصل، وكان مقتصر على عدد محدود من النسوة في بغداد ،لذا ينبغي عدم التعميم هذه الظاهرة على كل نساء العراق .حيث كان يقتصر في بادئ الأمر، بالخصوص النسوة المتعلمات،اللواتي تخرجن من الكليات في عقد الأربعينات وما بعده ،واللواتي تأثرن بالأجواء الثقافية في بيوتهن، وتشجيع عوائلهن والشريحة المثقفة في المجتمع العراقي، آنذاك وما حصلن عليه في التعليم الأكاديمي .

ومما يجب الاشارة اليه أن نؤكد إن الوعي النسوي كان تصاعديا في عدده، ومتنوعا في تكوينه الطبقي ونوعيا في حراكه . أذا كان ينحصر في بداية الأمر على فئات الطبقة الوسطى المتعلمة المثقفة في عقد الأربعينات ،ثم أخذ يتوسع أفقيا في منتصف عقد الخمسينات إلى النسوة من الطبقة العاملة إلى حد ما والفقيرة إلى حد كبير، بمساندة الأحزاب اليسارية كالحزب الشيوعي العراقي والوطني الديمقراطي الى حد ما ، الذي شجع دخول المرأة لمعترك الحياة السياسية بشكل عام والحزبية بشكل خاص للدفاع عن حقوقهن الطبقية من جانب ،والإنسانية كامرأة من جانب آخر . أتسع دور المرأة في بغداد واخذ يزحف إلى المدن العراقية الأخرى .كذلك ساهم حزب البعث في نهاية

عقد الخمسينات ،أسوة بالحزب الشيوعي على تشجيع المرأة في العمل السياسي الحزبي وفق الأيديولوجية العروبية / القومية.

وتأسيسا على ذلك يمكننا الأستنتاج بأن الوعي النسوي تبلور من وعي المرأة ذاتها اولا، ومن ثم أنتظم عن طريق الأحزاب السياسية ثانيا،بمعنى إن المتغير المستقل كان المرأة هي الفاعل والمتحرك، والنظام الديمقراطي الملكي والعهد الجمهوري الأول،كان المتغير التابع وليس العكس كما يتصور البعض . نظرا لوجود مؤثرات متداخلة كان لها الدور الفاعل والايجابي في وعي المرأة لذاتها ومن هذه المؤثرات،مؤثر العلاقة التفاعلية بينها وبين الأحزاب السياسية آنذاك، وكذلك مؤثر تفاعلها مع الإصدارات الثقافية العربية والأجنبية ،ثم مؤثر النهضة الفكرية في العالم العربي المتأثر بالنهضة العالمية ،وأخيرا مؤثر مبادئ حركة السلام والتحرر التي اجتاحت دول العالم الثالث ضد الرأسمالية والامبريالية على اثر الصراع بين القطبين الكبريين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، ونهوض حركات التحرر في العالم العربي والعالم الثالث، حيث أثرت، كل هذه وغيرها ،على المرأة العراقية فكريا وسلوكيا ." ."

أن هذه الطفرة النوعية التي حققتها المرأة العراقية انقطعت بسبب دخول عامل مؤثر سلبي إلا وهو حالة عدم الاستقرار السياسي ،والذي تمثل بكثرة الانقلابات العسكرية التي عانى منها العراق من جانب ثم سيطر العنف السياسي المنظم من قبل الحكم العسكري ،وكذلك إعادة شيوع العقلية العشائرية / الريفية على السلطة السياسية،والذي أدى إلى تريف وعشرنة السلطة السياسية ،ثم انتهى بثلاث حروب مدمرة وحصار اقتصادي من جانب آخر كما حدث في الجمهورية الثالثة .

وهذا ما بداء بشكل جلي منذ انقلاب ./شباط/ ،وانقلاب /تموز/ . يلاحظ إن الجمهورية الثانية والثالثة كانت تتميز بعقليتها العشائرية / المحافظة ، تراجع دور المرأة بمسافات زمنية ونوعية مقاربة بما يسبقه من تاريخ العراق المعاصر.

.: المرأة والجمهورية الثالثة :

أما في العهد الجمهوري الثالثة ،حكومة حزب البعث . / تموز/ ، فقد مر بفترتين في حياة المرأة العراقية،فترة انتعاش وازدهار مبرمج لخطط مسبقة ومقصودة من قبل السلطة السياسية ، حيث كان المتغير المستقل هو النظام السياسي الذي يحرك المتغير التابع المرأة وفق مصالحه الإيديولوجية من جانب ،والتمظهر بالمظهر اليساري التقدمي للعالم الخارجي من جانب آخر. رغم الهدف السلبي للخطط البعيدة المدى للسلطة السياسية ، إلا إن المرأة حققت البعض من الايجابيات ومنها قرار القضاء على الامية عام ثم الحملة الوطنية لمحو الامية عام والذي استهدف بالذات الفئة العمرية " " " وكان للمرأة النصيف الاوفر في هذه الحملة ،وكذلك قرار مجانية التعليم لعام ،وقرار الزامية التعليم لسنة ." " "

لقد نشط النظام السياسي دور المرأة على الصعيد التشريعي ،ثم على صعيد المشاركة في صنع القرار وأخيرا على صعيد الحزب . فعلى صعيد التشريع تذبذبت وتناقضت التشريعات وفق الظروف السياسية الذي كان يمر بها النظام السياسي آنذاك .إذ نلاحظ من عقد السبعينات وحتى عقد

الثمانينات ،كانت التشريعات منصبة على تفعيل مبادئ المساواة والحقوق للمرأة وكما نقرأها في مواد من دساتير فيما يتعلق بعدم التميز بسبب الجنس ،وحريات الرأي والنشر والاجتماع . ثم ناقضتها قرارات مجلس قيادة الثورة . بسبب متغير حرب الخليج الأولى ، وحرب الخليج الثانية عام ، والتي تمس حقوق المرأة منها، قرار الفصل العشائري، وتعدد الزوجات ،وإصدار أحكام مخففة لجرائم الشرف وغسا العار قرار رقم لعام من قانون العقوبات.

فعلى صعيد المشاركة في إدارة الحكم وصنع القرار السياسي حيث استوزرت الدكتورة "سعاد إسماعيل خليل" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام " " أي في بداية الحكم،ورشحت الدكتورة "هدى صالح عماش" كعضو للقيادة القطرية عام . خلال ثلاث وثلاثون عاما سمح للمرأة المشاركة لمرتين فقط وبمجموع ثلاث سنوات فعلية ،أنها مشاركة محدودة وفقيرة في فاعليتها ولم تترك ذلك الاثر في شخصية المرأة العراقية .

ما على صعيد الحياة السياسية البرلمانية، فبمقتضى قانون رقم لسنة ،والمتعلق بأنتخاب المجلس الوطني ،نصت المادة " لكل عراقي أو عراقية أن يكون ناخبا أو مرشحا اذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون " . " "

لقد سمح ،وللمرة الاولى تجري فيها الانتخابات في العراق، للمرأة العراقية حق الانتخاب والترشيح وفق الشروط المثبتة في المواد من قانون . أذ حصلت المرأة على مقعدا من مقعدا للرجال ، أن النسبة المؤية كانت " , % " إنها نسبة ضئيلة جدا ،اذا علمنا ان نسبة السكانية كانت فيه المرأة تشكل %," % حسب احصائيات الرسمية آنذاك .علما بأن الترشيح لا يسمح الا لإعضاء حزب البعث ، ويرشحون من قبله في كل منطقة انتخابية . " " "

بينما على مستوى مؤسسات المجتمع المدني " السياسي / الحزبي " فقد كان اتحاد نساء العراق الذي أنشئ عام %," المنظمة النسوية الوحيدة التي تمثل المرأة العراقية ، ثم أن هذه المنظمة كانت ضمن التمثيل الحزبي أكثر من كونها مؤسسة نسوية مستقلة حيث لا ينتمي اليها الا نسوة حزب البعث، انها كانت أحد أذرع النظام السياسي الحاكم . لقد حققت هذه المنظمة بعض التقدم في مجال حقوق المرأة في عقد السبعينات وخاصة فيما يتعلق بالتعليم ومحو الأمية والتدريب الوظيفي ،ثم استفاد النظام الحاكم منها في شغل الوظائف لتسير أمور الدولة ،عندما جند الرجال لحرب الخليج الأولى والثانية والحرب الثالثة " . "

المجلس التشريعي	السنة	العدد الكلي	عدد النساء	النسبة
المجلس الوطني		"		" %
المجلس الوطني		"		%
المجلس الوطني		"		%
المجلس الوطني		"		" %

جدول رقم (() المصدر: (.نهلة النداوي،الاداء البرلماني للمرأة العراقية ،مطبعة الطباع،بغداد، . :

من المفيد الإشارة الى بعض الاحصائيات لتلك المرحلة ومنها إحصائيات التعليم الرسمية عند الإناث :

للمرحلة الابتدائية للعام بلغت نسبتهن , % ثم تراجعت هذه النسبة في عام % الى , % ،ثم وصلت النسبة لعام , / , الى , % .

أما التعليم للمرحلة المتوسطة للعام فقد كان معدل الأناث في حدود " , % " لكن هذه النسبة تراجعت في عام % " % " الى " /% .

اما التعليم الاعدادي لعام %% " % " فكانت نسبة الأناث % وأرتفع عام %% " % " الى %.

بينما ارتفعت نسبة الجامعي لنفس الفترة الزمنية على التوالي%, % الى %, % . وبلغت نسبة الطالبات المسجلات في الجامعات والمعاهد العراقية للعام الدراسي % . / % . ك ما يقارب %., % . "% "

لقد دفعت المرأة العراقية ثمن الحروب والاستبداد والحصار من تعليمها وتثقيف ذاتها ،رغم كل الانجازات التي حدثت في هذه الفترة ،وانشغلت بالبحث عن مورد مالي يضاف الى ميزانية الاسرة لمقاومة الفقر والحرمان .

المطلب الرابع :المرأة : القانون ، والديمقراطية الانتقالية :

تأسس ،بعد :/نيسان/ %., ،نظام سياسي ديمقراطي انتقالي/شرع له، في /// %.. ، قانون انتقالي مؤقت سمي قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية. لقد أرسى الإطار القانوني والإداري للحكم للفترة الانتقالية،ومن ثم أرسى الأسس لنوعية وطبيعة النظام السياسي العراقي ما بعد الفترة الانتقالية ،وبذلك ألغى الدستور المؤقت للنظام الشمولي ،نظام الحزب الواحد وكل قوانيه وقراراته وتعليماته ،ساعيا لبناء دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية التعددية الفيدرالية.

. : المرأة والقانون الانتقالي المؤقت :

تضمن القانون المرحلة الانتقالية " " مادة . كان للمرأة نصيبا وافيا من الحقوق بشكل واضح حين أشارة إلى ذلك في المادة الأولى . ب والتي نصت :

" إن الإشارة للمذكر في هذا القانون يشمل المؤنث أيضا " وهذه سابقة مهمة تختلف عن الدساتير العراقية السابقة ،بالتخصيص على حقوق المرأة ،وترك العمومية في الحقوق.

ونصت المادة "الثانية عشرة" من ذات القانون على مساواة المرأة والرجل أمام القانون،وكذلك نصت على منع التميز ضد المرأة عند ذكره كلمة " التميز على اساس الجنس" . وأكدت المادة " الثالثة عشرة" على الحريات العامة للمرأة والرجل . وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية المشتركة للمرأة والرجل، نصت المادة " . " على ضمان الأمن والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي . وكذلك نصت الفقرة " " . "من المادة" " " على الحقوق السياسية من حرية التصويت في الانتخابات وعدم التميز بسبب الجنس . هذه النصوص كانت بمثابة الكفالة القانونية ،وهي الركيزة التي تستند عليها المرأة في ممارسة حريتها السياسية .

ألا أن المادة "الثلاثون فقرة ج والتي نصت على " تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية الوطنية". أي بمعنى منح حصة " الكوتا " لتمثيل المرأة في السلطة التشريعية . أنها الثورة الحقيقة في حياة المرأة العراقية التي لم تحظ بها في تأريخ النظم السياسية العراقية المعاصرة ،لأن هذه المادة ضمنت مشاركتها فعليا في الحياة السياسية حين لن تسمح لها العقلية الذكورية العائلية/ الاجتماعية المتوارثة في سيطرتها الطويلة على التشريع، ولكن بفضل جهودها اولا ،وثانيا بمساعد بعض القوى الأجتماعية شخصيات وطنية وتقدمية التي كلفت بكتابة هذا القانون أدرجت هذه المادة . كيف ؟

لقد سبقت المرأة العراقية ،أن ساهمت بالنضال حتى قبل إقرار التشريعات وتشكيل أجهزت الحكم،وذلك بالخروج في أول تظاهرة عراقية تنزل الى شوارع بغداد في /أيار/ ،أي بعد خمس وثلاثون يوما على أنتهاء الحرب، لتؤكد على وجودها ومطالبة بحقوقها التي أهدرتها النظم السابقة وقيم الثقافة التقليدية/ العشائرية ذات الطابع الذكوري." ."

ضمت هذه التظاهرة النسوة العلمانيات واليساريات وبعض من النساء الاسلاميات .أنها مؤشر لوعي المرأة من جانب وخشية تكرار هضم حقوقها من جانب آخر .فهن أول من طرح فكرة (الكوتا النسوية) في هذه التظاهرة ،وذلك بمنح المرأة نصيب بالمشاركة السياسية كخطوة أولى كي تمارس حقها الطبيعي. وقد شكلن قوة ضغط على قوات التحالف ومن ثم على السفير " بول بريمر " الذي كان جاهلا بمبدأ الكوتا ، وكما تقول السيدة ميسون الدملوجي : " أن السفير بول بريمر ، لم يكن ملما بمقرارات (سيدو) ولم يعرف ما المقصود بالكوتا ". ") " أن هذا يعني ان سيدات العراق أمتلكن خطة واضحة وعرفن كيف يتحركن ، ونعتقد انها مستلة من تجارب المرأة الكردية التي أستطاعت ان تحقق الكثير من الانجازات خلال عقد التسعينات ،وكذلك بمساعدة العراقيات اللاتي قدمن من الخارج بعد التغير.

عقد أول مؤتمر نسوي أطلق عليه" التجمع النسائي العراقي المستقل" برئاسة السيدة ميسون الدملوجي، في " أيار/ في نادي العلوية والذي أعلن عن وجوده وطرح برنامجه والمتعلقة بحقوق المرأة العراقية التي هدرت لسنين طويلة ،والمطالبة بالمشاركة في بناء العراق واحترام حقوق المرأة . "" " "

ثم عقد مؤتمر نسوي آخر والذي أطلق عليه " صوت المرأة العراقية " في "/تموز / حضرن "" سيدة عراقية مثلن شخصيات نسوية من مختلف الاختصاصات العلمية الاكاديمية وبأطياف المجتمع العراقي المتنوع ، ناقشن دور المرأة العراقية في الدولة الجديدة ومشاركتها في العمل السياسي ،حيث ثبتن رغبتهن بالمساواة الفعلية" " "

لم تكل النسوة العراقية بل زادة تفاعلهن مع الاجواء الديمقراطية والسعي الدؤب للاستفادة من أجواء الحرية في تثبين مطالبهن دستوريا وهذا لن يتحقق إلا بعد أجتماعهن في نادي العلوية وتأسيس فيما بعد الشبكة النسوية ،اللواتي أجبرن سلطة الأئتلاف على الأخذ بالكوتا ، في الأمر الاداري رقم " " الصادر عن عن سلطة الأئتلاف التي حددت قانون الانتخاب ، أذ نصت الفقرة " منه بما يأتي : " يجب أن يكون أسم إمرأة واحدة على الاقل ضمن أسماء أول مرشحين في القائمة ، وكما يجب أن يكون ضمن أسماء أول ست مرشحين على القائمة أسماء إمرأتين على الاقل ،وهكذا دواليك

حتى نهاية القائمة " . نفهم من ذلك ان مبدأ الكوتا يهدف الى التحقيق المساواة السياسية للمرأة العراقية بشكل يوازي المساواة الاجتماعية التي ضمنتها الفقرات أعلاه.

وتأسيسا على ذلك يطرح السؤال التالي : هل أعطت الديمقراطية الانتقالية للمرأة العراقية حقوقها ؟

. : المرأة وآليات العمل الديمقراطي :

أن من بديهيات الديمقراطية الانتقالية، التي أذا أريد لها النجاح في المجتمعات النامية والعراق منها ،إن تمنح المرأة حقوقها الشرعية ،ضمن الآليات التالية :: " " "

:/ الآلية الأولى ،على القيادة الحاكمة إن تشرك النساء في هيئة الحكم .

./ الآلية الثانية ،أن تطبيق الديمقراطية الانتقالية يتطلب تثقف المجتمع وتوعيه على أهمية دور المرأة في الحياة العامة.

./ الآلية الثالثة ، على المرأة أن تدرك أهمية دورها في التنظيمات المدنية" مؤسسات المجتمع المدني" الذي يتجسد بكونها أداة الوصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني .

عند المقارنة ما بين المبادئ والواقع نرى وجود فارق كبير بينهما،وعند وضع تسلسل الأحداث نلاحظ هذا الفارق. فمن حيث الآلية الأولى التي تطالب بمشاركة واسعة للمرأة في الهيئات الحاكمة وصنع القرار،نرى أن مضمونه فيه الكثير من استبعاد وتهميش للمرأة في المشاركة السياسية .وهذا أستمرار لسياسة إبعادهم المرأة العراقية بشكل ملفت للنظر .

لقد بدأت مظاهر عملية التهميش للمرأة منذ بداية تشكيل مجلس الحكم ،أي قبل إصدار قانو الدولة بثمان أشهر،خلال هذه الفترة لوحظ العديد من المظاهر والتي تدل على التهميش المقصود منها :

:/ يلاحظ ذلك من خلال تعين أعضاء مجلس الحكم ،في / /تموز/ ،والبالغ عددهم الخمس وعشرون عضوا، كان من ضمنهم ثلاث نساء فقط (الدكتورة عقيلة الهاشمي ، الدكتورة رجاء الخزاعي،والسيدة سنكل جابوك " اللواتي جرى تعينهم من قبل سلطات الاحتلال.

سؤال الذي يتبادر للذهن ما هي المعاير التي تم على أساسها الاختيار؟ هل هي معيار الكفاءة أم الذكورية ؟

فإذا كانت الدكتورة عقيلة الهاشمي لها باع طويل في وزارة الخارجية ،والمام الكافي في العلاقات الدولية،وكانت موظفة كفؤة وبدرجة وزير مفوض في وزارة الخارجية هذا ممكن،إلا أن الطبيبة رجاء الخزاعي والسيدة سنكل جابوك،لا يمتلكن أي خلفية سياسية،ولم يكن من السياسيات.ثم أن ثلاثتهن لم يكن منتميات الى منظمات نسائية وليس لهن أي ارتباط بمثل هذه المنظمات ،وهذا ما عزز عدم قناعة النسوة بهن حين لم يبدين أي أعتراض على قرار مجلس الحكم رقم الخاص بالأحوال الشخصية ،في الوقت كان لشبكة نساء العراقيات المبادرة للاعتراض عليه والغاءه ،وهذا يعني انفصال بين النساء الثلاث في المجلس عن المنظمات النسوية .

ثم أن النسبة ./ نسبة ضئيلة جدا،هذا أذا أخذنا بنظر الاعتبار إن النسبة المئوية للنساء آنذاك % من سكان العراق ! أي أكثر من النصف ! " ! "

ثم لم يسمح للعضوات الثلاث من العمل مع مجلس الرئاسة ،الذي يتألف من : رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونائبي رئيس الجمهورية.

./ وكذلك لم تعين أية امرأة في لجنة أعداد آلية الدستور والبالغ عدد أعضاءها " " وهو يماثل عدد مجلس الحكم، الذين رشحوا مكونات اللجنة ،حيث يحق لكل مرشح أن يعين شخص واحد يمثله،والملاحظ أن العضوات الثلاث في مجلس الحكم رشحن ثلاث رجال ولم يرشحن نساء ممثلات عنهن " " "

"/ ان اللجنة التي صاغت قانون أدارة الدولة تألفت من " أعضاء من الرجال ولم تشارك المرأة في هذه اللجنة .

./ أن عدد النساء اللواتي شغلن مناصب وزارية في الوزارة الأولى ، كانت وزارة واحدة فقط من خمس وعشرين وزارة .

./ وبنفس المبدأ لم ترشح أي امرأة في لجنة أعداد قانون إدارة الدولة الانتقالية،

./ ولم ترشح أي إمرأة بمنصب محافظ في المحافظات ألثمانية عشر . " / "

تدل هذه المؤشرات على عدم قناعة القادة السياسيين في العراق بزج المرأة العراقية في العمل السياسي ،وهذا نابع من الثقافة الذكورية القائمة على إبعاد المرأة من كل مشاركة حقيقية. وهذا أيضا يمس مبادئ حقوق الإنسان والذي هو جوهر الديمقراطية ،مما يعني أيضا مس بشرعية النظام الديمقراطي ذاته ،فكيف سيتم الانتقال إلى المراحل ألاحقة للديمقراطية،التحول،التعزيز، الاستقرار؟ ثم هل أن الثقافة الذكورية مصرة على أن تفهم الديمقراطية بمنظارها الخاص؟

أن الديمقراطية منظومة متكاملة مؤسسة على فكرة احترام حقوق الإنسان ،بغض النظر عن كونه ذكر وأنثى ،فهل نمنح الحقوق لجزء دون الآخر؟ أم أن المنظومة الثقافية التقليدية هي التي تجزئ الإنسان وفق غايتها الذاتية ؟ وهل أن الثقافة التقليدية تشكل متغير مستقل يتحكم بالمتغير التابع المرأة ؟ ثم كيف يجمع بين ثقافتين سياسيتين متنافرتين ؟ طالما أن كل واحدة منها نتاج لمنظومة فكرية/سياسية .

أن الثقافة التقليدية نتاج النظم الأبوية/الاستبدادية،والثقافة المتمدنة نتاج النظم الديمقراطية.هذه إشكالية ينبغي حلها .وبغية أن تكتمل الديمقراطية الانتقالية شروط وجودها،وعدم انتكاستها، لأن فشلها يعني أمرين :

:/ أما الرجوع إلى النظام الشمولي ،وهذا ضد مجرى تاريخ التطور الإنساني ومنطق التطور .

./ وأما أن نؤسس ديمقراطية ناقصة ، شكلية المظهر ،ضعيفة المضمون ،وهذا ليس في صالح المجتمع ذكوره أو إناثه.

لقد نشطت المرأة العراقية في الدفاع عن الديمقراطية ذاتها كمبدأ ومنهج ونظام حكم ،وانتقلت إلى الآلية الثالثة التحرك على صعيد مؤسسات المجتمع المدني الداخلي،والعالمي .

أن إيمانها بالديمقراطية كان الدافع وراء تحركها بتأسيس منظمات ومؤسسات المجتمع المدني لإدراكها قيمة هذه المنظمات كأداة ووسيلة لنشر المبادئ الديمقراطية على القاعدة الاجتماعية من

جانب لإنهاض المرأة العراقية ووعيها بأهمية دورها في النظام الديمقراطي الجديد، وزجها للدفاع عن حقوقها من جانب آخر .

فكانت سباقة بوجودها،عندما عقدت أول أجتماع لنساء العراق في نادي العلوية يوم /أيار / للمشاركة في تأسيس وبناء الدولة العراقية الجديدة،ناقشن متطلبات المرحلة ودور المرأة العراقية في بناء الديمقراطية.

ثم عقد مؤتمرثاني يوم ./تموز / (صوت النساء العراقيات) شاركن فيه أكثر من " (" امرأة يلاحظ إن هذان المؤتمران كان قبل تشكيل مجلس الحكم ذاته، الذي شكل يوم " /تموز/ . " " "

لقد انبثق عن هذاين المؤتمرين تنسيق وتعاون بين مختلف المنظمات على مستوى بغداد بشكل خاص والمحافظات بصورة عامة،وتشكلت عدة لجان لتنسيق المهام بين منظمات النسوة تحديا لسياسة التجاهل والتهميش الذي شعرن به من قبل الساسة . شرعن بالعمل للدفاع عن حقوقهن من جانب ،والدفاع عن النظام الديمقراطي العراقي ،حيث استخدمن الوسائل التالية : " . "

/ بعثن برسالة احتجاج إلى السفير الأمريكي بول بريمر،موضحين خيبة أملهن مما قد أنتج من فشل في أبعادهن بإصرار .وأعربن عن خشيتهن على مستقبل الديمقراطية في العراق وحقوق الإنسان .

./ بعثن برسائل إلى الاتحادات النسوة العالمية ومنها " المجلس الوطني للمنظمات النسائية الأمريكي"،وكذلك إلى المنظمات النسوة في جنوب أفريقيا وكوسوفو، ليمارسن الضغط على سلطة التحالف بإقرار حقوق المرأة العراقية .

كما سارعت المنظمات النسوة الأمريكية بإرسال رسالة الى السفير بول بريمر موضحين خيبتهن على عدم دعمه لنساء العراق،ثم وضحت الرسالة سياسية التناقض بين تصريحات الرئيس بوش في دعم نساء العراق وبين واقعهن التهميش .

./ أجتمع / / منظمة نسوية عراقية في نادي العلوية يوم / / / / ، بعد عدة اجتماعات شهرية لتلك المنظمات برئاسة منظمة نساء من اجل نساء العالم، انبثق عنها لجنة تنسيق بين هذه المنظمات ليشكلن شبكة نساء العراقيات ،وأنتخبن / عضوات لرئاسة هذه الشبكة . إن لهذا التنسيق ي تنظيم جهودهن وبرمجته حققن اهدافهن بنجاح كبير ،لقد أجتمعن في . /// (شبكة نساء العرقيات) ونسقت مع بقية النساء ضد قرار والتأكيد على مبدأ الكوتا . أن جدية شبكة نساء عراقيات وفرض وجودها على الساحة السياسية حفزت مجموعات من المنظمات النسوية على الانضمام الى الشبكة حتى أضحى عددها الى " " منظمة أنظوت تحت خيمتها ،فعقدن مؤتمرهن الوطني الموسع في حزيران / لتمكين المرأة من الصعوبات والعراقيل التي يقف أمام تقدمها ،ولتثبيت حقهن بالمساواة في الدستور الجديد ،حيث أقترحن أن تكون نسبتهن في الكوتا " % تكون نسبتهن في المجالس المحلية والبلدية " % ." " "

// تحركت النسوة العراقية نحومؤسسات المجتمع المدني العراقي ،وشكلن لجنة تنسيق بين مجموعة من المؤسسات المجتمع المدني المتنوعة في العراق، لحملهم على تأييد حقوق المرأة العراقية.

/ ثم تحركن على أعضاء مجلس الحكم المؤيدين لهن ،ولكسب الآخرين في الدفاع عن حقوق النساء العراقيات ،وتأمين التضامن معهن لغاء قرار / .

والجدير بالذكر فأن المرأة العراقية كانت مغيبة أيضا في المعارضة في الخارج ،حيث لم تحدثنا وقائع المؤتمرات الا عن وجود نساء من بين / :(في الاجتماعات الأولى التي تم عقدها في الغرب، بقصد تطوير مستقبل دستوري للبلاد كان هناك :(مندوبا ،وستة فقط كانوا من النساء) وكما أوردتها مجلة نوافذ ص) ، بينما السيد عزيز قادر الصمانجي ذكر في كتابه " قطار المعارضة العراقية، الوثيقة رقم " :(، ثلاث سيدات هي كل مـ " (السيدة بيان الاعرجي ، السيدة سعاد الكريماوي ، السيدة صفية السهيل) أي بنسبة % .") "

ثم أستمر هذا التغيب المقصود، حتى ان من بين المشاكل التي واجهت السفير بول بريمر هو غياب النساء العراقيات .

لقد أستطاعت المرأة العراقية أن تثبت وجودها في الوزارة الانتقالية وتدافع عن حقوقها حين ثبتت مبدأ الكوتا في المادة " " من قانون ادارة الدولة ، بحق تمثيل النساء في السلطة التشريعية (البرلمان) ، الا ان هذا المبدأ يعتبر ناقصا لعدم تعميمه على كافة السلطات الاخرى ومنها السلطة القضائية أو التنفيذية اومجلس الرئاسة (لهياكل القيادية في الحكومة) حيث اقتصر على السلطة التشريعية ،ثم ان هذا يناقض مبدأ المساواة التي نص عليه هذا القانون ،وعلى الرغم من تبؤها ست حقائب وزارية من اصل وزارة في الحكومة الانتقالية(شؤون المرأة، وزارة الاشغال والبلديات ،وزارة البيئة، وزارة الهجرة والمهجرين ، وزارة الزراعة ،وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) ، أن أفتقاده الى نص قانوني يضمن فيه الكوتا للمرأة في كل السلطات السياسية يجعلها رهينة لمزاج رجال الدولة في مشاركتها الفعلية من جانب ،وكونهم مجبرين على تطبيق المادة " " من قانون ادارة الدولة من جانب آخر ،وهذا يعني ان مشاركة المرأة ستكون متأرجحة بين الصعود والنزول وغير ثابتة . وقد أثبتت الاحداث فيما بعد على هذه المزاجية ومنها :

كان عدد النساء في المؤتمر الوطني العراقي عام أمرأة مقابل رجل ، أي بنسبة % .

ثم كان تشكل لجنة من قبل الجمعية الوطنية الانتقالية أطلق عليها (هيئة التفاوض الدستوري)،وقد أوكلت اليها مهمة كتابة الدستور الدائم .إذ كان عدد اعضاء هذه اللجنة هو " " عضو، يمثلون اطياف الشعب العراقي المتنوع ،وكان بينهم " " نساء أي ما يعادل "% . ثم ان اللجنة التي تشكلت لمراجعة الدستور كانت تضم " " رجل ولم تضم الا امرأتان فقط أي ما يعادل "% . نلاحظ ضعف التمثيل في الديمقراطية الجديدة في العراق .

المطلب الخامس : المرأة وحقوقها الدستورية الدائمة :

فعلى الرغم من التأكيد في مواد دستور % . من حق المساواة كما في المادة " "، ومبدأ حق الحياة والحرية المادة " " ، وكذلك المادة " " المتعلقة في احترام الخصوصية الشخصية، وتضمنت المادة " على آليات المشاركة السياسية، ألا ان نقطة الضعف فيه لم يرد فيه التأكيد،

وكما ورد في قانون ادارة الدولة المؤقت،على كل صيغة مذكر تشمل الاناث ، حتى يمكن الاحتجاج في حالة حدوث خلل عند المعاملة بالمثل .

أولا / لقد شاركت المرأة العراقية في انتخابات مجلس البرلمان الآولى في كانون الثاني / % . ، فتم أنتخاب / للجمعية الوطنية أي بنسبة / % من عدد مقاعد البرلمان وفق مبدأ الكوتا وهذا يعني ان النسوة لم يحصلن على أي مقعد الا عن طريق الكوتا .

إما في أنتخابات الثانية لمجلس النواب، في / / % . ، فقد كان حصة النساء من الكوتا " " مقعد من أصل " " ،أي بنسبة " % . لقد أنخفض نسبة النساء في التمثيل والسبب أنه في الانتخابات الاولى اتبع نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة ، فأخذت المرأة حصتها بدون تجزءة ،بينما في الانتخابات الثانية كانت القائمة مغلقة بينما أتبع نظام تعدد الدوائر والتي شملت على عدد المحافظات العراق مما ادى الى تجزأت الاصوات بشكل عام على كل قائمة أنتخابية وهذا تجسد في أنخفاض نسبة الفائض لكل قائمة ،فنالت المرأة من الانخفاض بشكل ملحوظ .

لقد لوحظت ايضا عملية الانخفاض في أنتخابات المحافظات الثانية والتي جرت في عام % % . كان نصيب المرأة منها " " مقعد من أصل " " مقعد ،وحصلت أربع نسوة على مقاعد أنتخابية بدون الكوتا . فكانت النسبة هي . % ، والسبب في ذلك هو نظام الدوائر المتعددة والقائمة المفتوحة ،فكان نصيبها هو الكوتا المخصصة لها .

وجدير بالملاحظة أن قوانين المفوضية العليا للانتخابات تحرص على تحقيق نسبة % للنساء من مجموع المقاعد .ففي مثلا أنتخابات مجالس المحافظات الثانية كانت محافظة صلاح الدين ومحافظة المثنى نسبة النساء % % والبصرة كانت % % وفي بغداد % . % ونينوى % . % وكربلاء % . % ، حيث تعمل على توزيعها بشكل لا يخل بنسبة الكوتا .بمعنى ان يكون الحد الادني % % مهما كانت الاسباب." % "

فمن خلال التجربة للفترة الزمنية البسيطة للديمقراطية الانتخابية في العراق ،لوحظ بأن مبدأ الكوتا حقق للمرأة المشاركة على صعيد السلطة التشريعية .الا ان هذا المبدأ له من السلبيات قد يضاهي ايجابياته منها:

:: مبدأ الكوتا بقدر ما له من فائدة ايجابية للمرأة العراقية " التميز الايجابي "،إذ نؤمن بأن يكون كحل مؤقت لمشاركة المرأة في العمل السياسي ،نظرا للسلبيات التي ينطوي عليها الكوتا على المرأة ذاتها وتدفع ثمنها، منها على سبيل الذكر كملاحظات رصدت ،حيث وضعت المرأة البرلمانية تحت رحمة التيارات والقوى السياسية ،وخاضعة لإوامرهم بأعتبارهم أصحاب فضل عليها،ولو كان الأمر بيد هذه القوى والتيارات لم يضموها ،بل انهم مجبرين على ذلك وفق بنود الدستور ،ولولاها لا تستطيع تلك التيارات السياسية الوصول الى السلطة.

فمن خلال الدراسة الميدانية ، نلاحظ أن % من النائبات وصلن عن طريق القائمة المغلقة وكانت هذه رغبة الحزب أو الكتلة . % منهن وصلن عن طريق الخبرة التي تمتلكها النائبة ، . % ترجع الى رغبة النائبة في العمل في السلطة التشريعية ،وأكدن .% من النائبات الى عوامل

أخرى" " ". ولكن برأينا ومن خلال معرفتنا بالاحزاب السياسية ومعايشتنا للوضع ،أن جميعهن ودون استثناء كان ترشيحهن من قبل ورضى الاحزاب السياسية .

.: ثم أن الدوافع التي كانت وراء اختيار الاحزاب والكتل للنائبات ،البعضن من هن لهن تاريخ نضالي ،أما الآخريات فكان لاسباب طائفية ،أو عامل القرابة. والوساطة ،والبعض الآخر منهن كانت ترجع أختيارها الى عامل الصدفة حين أجبرت الاحزاب على مشاركة النساء في قوائمهم لتحقيق الكوتا ، كتبت أسمائهن وهن لا يفقهن شيئا عن وظائفهن المستقبلية." . "

.: بالنتيجة ستفقد المرأة النائبة الى حد ما أستقلاليتها في التعبير عن آرائها والدفاع عن حقوقها والدليل على ذلك ،خرجت النائبة " صفية السهيل من القائمة العراقية ،وكذلك النائبة شذى سالم الموسوي من قائمة الائتلاف "،وهذا يدل على رفضهن للخضوع الى أوامر الكتلة أو الحزب ،لكن أن نسبتهن قليلة جدا قياسا للباقيات .

.: وكما ستفتقد حرية حركتها لتحقيق ما تعتقد بما يناسبها ، وأنهن يؤمرن بما يفرض عليهن رؤوساء الاحزاب والكتل التي ينتمين اليه ،وهذا ما لوحظ في دراسة الدكتورة نهله في دراستها الميدانية بأن : % من النائبات رشحن من قبل الحزب في اللجان الدائمية للبرلمان والتي أقتصرت على مسائل الاسرة والتربية والتعليم والمجتمع المدني ،وأبعادهن عن كل اللجان المتعلقة بالامن والثروات الاقتصادية والقضايا القانونية والخارجية ،مما يعني أن أحزابهن لم يراع الاختصاص ولا الكفاءة أو التحصيل العلمي أو رغبتهن في الاختيار ،وأبعدن النساء عن قضايا السياسية ولذلك كانت مشاركتهن لا تتجاوز .% ."% "

.: لقد وصل الأمر ببعض النائبات ، أنهن لم يستفدن من الحرية التي حصلت عليها لأجل الدفاع عن حقوقهن، وهذا ما حدث عندما طرحت بعض البرلمانيات تشكيل كتلة نسوية تدافع عن حقوقهن ، فعلى الرغم من محاولات بعضهن في : /// % ." لتشكيل كتلة نسوية فحصلن على موافقة : من أصل : نائبة. والسبب واراء ذلك تبريرات واهيه ،من بعض النائبات اللواتي قيدن من قبل أحزابهن، بأن أي تكتل قد يشتت البرلمان الى أجزاء وهذا ليس في محله نظرا للاوضاع الصعبة التي كان يعيشها العراق آنذاك ." ."

والحقيقة ان البعض من هذه التيارات والقوى لم تكن أحزاب بالمعنى العلمي/ المؤسساتي لا في هيكل تنظيمها الحزبي ولا في مشاركتها المرأة في التنظيم ،هذا اذا أستثنينا الحزب الشيوعي العراقي الذي يملك أرثا تاريخيا في مشاركة المرأة العراقية في تنظيمه ونضاله،وكذلك بعض من الاحزاب الديمقراطية الليبرالية كالحزب الديمقراطي الكردستاني ،بينما بقى دور المرأة ضعيف جدا في الاحزاب الاسلامية .وهذا ما أكدته السيدة سوزان السعد حين وضحت بأن وضع المرأة ضعيف داخل الحزب، حتى لو كانت نشطة وفاعلة ،لكن يبقى رأيها درجة ثانية ." "

": ثم ان مبدأ الكوتا، سوف يحرم بعض الرجال الفائزين بالانتخابات وتصعد أمرأة بدلهم وفق التسلسل ثلاث رجال ومن بعدها أمرأة ،هذه تسبب ردة فعل لدى الرجال بسبب هذا الفرض ولم يكن في صالحها .

: ربما بسبب هذا الفرض القانوني قد يفسح المجال أمام الكتل لترشح نساء غير مؤهلات للعمل السياسي ولم يمتلكن لخبرة فيه ،لذا سيقعن أسيرات للاحزاب والقوى السياسية .

من خلال إطلاعنا الى الدراسة الميدانية للدكتورة نهلة كانت نسبة النائبات اللواتي يحملن شهادة البكلوريوس قد تشكلن % وهي نسبة عالية جدا ومن ثم تليها شهادات عليا " ماجستير ودكتوراه " وبعدها بالتسلسل شهادة الاعدادية ، ومن ثم دبلوم عالي . كانت أغلب النائبات من محافظة بغداد وكانت نسبتهن . % ،وبفارق كبير جدا ، تأتي محافظة البصرة ونينوى واربيل والسليمانية ، والمحافظات الادنى كانت صلاح الدين ،كربلاء ،القادسية ،المثنى حيث كانت النسبة .% ." % "

أما فيما يتعلق بطبيعة المؤهل العلمي للنائبات فقد كان أختصاص الطب والعلوم له نسبة أعلى حيث شكل % ،بينما علوم اجتماعية وانسانية تحتل نسبة % % ،وشريعة أسلامية % ،بينما أختصاص القانون والعلوم السياسية وهو الاختصاص المناسب للعمل البرلماني فكان نصيبه % % ،أما الادارة والاقتصاد فنسبته % ،بينما لا يوجد أي أختصاص فقد شكل نسبة % % ." "% "

يلاحظ ان اختيار المرشحات تتم ليس على الموازنة بين شهادة النائبة والعمل السياسي الذي يحتاج الى المعرفة العلمية الاكاديمية لعلم السياسية والقانون والاقتصاد أكثر من العلوم التطبيقية والهندسة والطب . والدليل على ذلك أوضحت دراسة الدكتورة نهلة بأن الشهادات والاختصاصات لا تناسب مشاركة النائبات وعملهن النوعي، بعبارة آخرى لوحظ من خلال الدراسة الميدانية بأن النائبات أتسمت مشاركتهن بدرجات متفاوتة (ولو ان النتيجة التي توصلت اليها الدكتورة نهلة بأن ضعف الإداء والمشاركة كانت متقاربة بين النواب والنائبات واذا كان هناك تفوق يرجع الى التفوق العددي للنواب) ، نظرا لضغط الاحزاب ، وسيطرة العقلية الذكورية التي حجبت دور النائبة في الحزب والبرلمان، والدليل نلاحظ أن البعض من هن عرفن من خلال وسائل الاعلام أكثر من نشاطهن في البرلمان ومن خلال نشاطهن عبر مؤسسات المجتمع المدني ،وكذلك مشاركتهن في المؤتمرات والندوات المحلية أو الدولية. وهذا ما يوضح الجدول أدناه نسب المتوسط الحسابي لمشاركة نساء مجلس النواب .

الفئة	النساء
مشاركات مقبولة	%
مشاركات ضعيفة	%
لا توجد مشاركات	%
المجموع	%

جدول رقم (() ، د، نهلة الند :الأداء البرلماني للمرأة العراقية ص)

وقد تشترك عوامل آخرى لضعف المشاركة للمرأة ، كونها تجربة جديدة في العراق وتحتاج الى الشجاعة الادبية والخطابية والى ثقافة سياسية والى تنشئة اجتماعية/ سياسية تفتقد بعض البرلمانيات لها .

ينبغي الاشارة الى أن بحثنا أنصب على دراسة مشاركة المرأة في العملية السياسية والتي كانت حصرا على السلطة التشريعية ،هذا مع العلم أن النساء قد حصلن ، منذ ، على مناصب رفيعة في مراكز صنع القرار في المؤسسات أخرى .لقد أحصت وزارة الدولة لشؤون المرأة في تشرين / ،عدد النسوة اللاتي شغلن مناصب أساسية في وزارات الدولة بلغ " " إمرأة . وكان عددهن بمنصب وكيل وزارة عدد " " امرأة بينما سنة كان عددهن " "،أما عددهن لمنصب مدير عام فكان " " "، يقابلها السنة في الماضية " " " . وأما درجة خبير ومستشار ومفتش ومعاون مدير عام لجميع الوزارات فقد كان عددهن " " مقابل " " لعام " " . امرأة فقط " " "

ثانيا / أنتخابات التشريعية الثالثة في / . / :

ينبغي أن نعرف بأن ترشيح النائبات يتم من داخل الحزب الذي له مواصفات محددة للمرشحته منها، وكما توضح السيدة سوزان السعد عن حزب الفضيلة" //":

/: المقبولية (سمعتها ، مركزها الاجتماعي) .

: الكفاءة في العمل الحزبي .

.: الشهادة الحاصلة عليها المرشحة لها أثر كبير عند الأحزاب وخاصة المرشحات الاتي يحملن الشهادات العليا والعاملات كتدريسيات في الجامعة،وهذه ميزة عكس المرشحة ربت البيت .

.: الولاء للحزب .

.: التضحيات أهلها الذين أستشهدوا في سبيل الحزب ومبادئه .أن هذه المبادئ تكاد تكون سمة عامة لجميع الأحزاب.

أما الآليات المتبعة من قبل الحزب لأختيار المرشحات المتنافسات ، توضح السيدة سوزان السعد بأن خط الشروع لترشيح الشخصيات النسوية يكون بشكل عام من خلال التنظيمات النسوية التابعة للحزب ،ومن المكتب التنظيمي في المحافظة الذي يختار ما بين ( ). .) مرشحة، تجرى المقابلات ،يختار الحزب وفق معايره المحددة المذكورة أعلاه .ويجري ايضا ترشيح بعض النساء من خارج هذه الآليات ،حيث يحجز القادة الحزب من ((() مقعد ويختار من يريد من العضوات .") "

أما آليات ترشيح النساء في الحزب الشيوعي ، تقريبا يتبع نفس المنهجية ،حيث يتم الترشح من قبل اللجنة الحزبية المحلية (المحافظة) أنها المسؤولة بالعملية مع إلاعلام اللجنة المركزية. أما عضوات اللجنة المركزية يتم ترشحهن من قبل اللجنة مباشرة. أما فيما يتعلق بالمعاير ،وكما وضحها عضو اللجنة المركزية السيد جاسم الحلفي (أبو أحلام)(" " هي :

:: اتباع شروط المفروضة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

.: أما معاير الحزب فهي :

أ . السجل النضالي للمرشحة .

ب . الكفاءة والقدرة .

لقد كان عدد الناخبين اكثر من " " مليون ناخب كان عدد المرشحات " " . وقد حصلن على" " مقعد نيابي اي تحققت النسبة المقررة وهي " % . وكان منهن " " " نائبة قد فازت

على أساس الكوتا ، و" " منهن بدون كوتا ،أي بنسبة "% من النائبات في البرنامج الجديد فزن بالانتخاب .

وبالمقابل أن نسبة الرجال الذين حصلوا على مقاعد أنتخابية بأصواتهم بدون الكوتا ، كانوا " " " أي بنسبة " %، وهذا يعني أن عدد الفائزات والفائزين بدون كوتا يشكلون " " " نائب ونائبة ،أي بنسبة " % ، والباقي " " " من النواب كان صعودهم للبرلمان بالكوتا أي بنسبة % من الأجمالي .

يقصد بمصطلح " بدون كوتا " هو حصول الفائزة على أعلى الأصوات في قائمتهن وفي دوائرهن ، سوى وصلن أولم يصلهن ، للقاسم المشترك " العتبة " .

أن الملاحظة الجديرة بالانتباه أيضا ، هو أن كتلة لإئتلاف الوطني العراقي لها الحصة الاكبر من هذه النسبة ،وخاصة تيار الاحرار " الصدرين " ، لقد حصلن مرشحاته على " " " مقعد ،ثم كان لقائمة دولة القانون" " مقاعد ، والقائمة العراقية كانت حصتها على" " مقعد ،و مقعد واحد للاتحاد الكردستاني .

لو عقدنا مقارنة مع نتائج انتخابات المحافظات الثانية التي عقدت في /// والتي أتبع فيها نفس نظام الدوائر والقائمة المفتوحة ،حيث فازت " ""سيدات فقط بدون كوتا ،فالفارق اذا كبير بين النسبتين" " فالتقدم الذي أحرزته المرأة في الانتخابات البرلمانية الاخيرة، ظاهرة تنطوي على معاني عديدة ويطرح الكثير من التساؤل :. هل الرجال انتخبوا نساء ؟

فاذا كان الجواب بالايجاب فهذا ينفي مبدأ الذكورية وهذا برأينا محال ،وإلا لحصلن على أكثر من " "مقعد ،وعليه لا يمكن إلغاء الذكورية لإنها لازالت فاعلة في سلوكية الرجل العراقي ،والاكثر من ذلك أن بعض النساء لا يعطين أصواتهن الى بنات جنسهن ولا يؤمن بمبدأ المساواة للمرأة والمشاركة الفاعلة في السياسية ،لقناعتهن بأن المرأة غير كفوء .من خلال رصدنا للانتخابات والبحث عن معرفة الاسباب، نعتقد بأن نظام القائمة المفتوحة كان له الدور المؤثر في تحريك جملة عوامل في عملية إختيار المرشحين ،أن معرفة أسم المرشح في القائمة يعني معرفة إنتماءه العشائري ،المذهبي ،القومي ، والمناطقية من جانب ثم الرمزية والشخصانية لرؤساء القوائم من جانب آخر .هذه المؤثرات ذات البعد الوجداني /العاطفي كان ينبغي على القوى والتيارات السياسية أن تستفيد من هذه ميزة للقائمة المفتوحة في تنظيم حركة الناخبين وتوجيههم الى مرشحيهم .

فكان لتيار الاحرار " الصدرين " القدح المعلى في الاستفادة من هذا النظام .حيث أستخدموا نظام القائمة المفتوحة بشكل ذكي وعلى حساب القوى المتآلفة معه ،حيث حددوا لكل منطقة ودائرة انتخابية مرشح واحد وابتعدوا عن تنافس مرشحيهم على نفس المنطقة أو الدائرة ،ثم كان أختيار المرشح من نفس منطقة سكانه دون فرض مرشح غريب عن المنطقة هذا ساعد بشكل كبير على معرفة الناس بمرشحيهم ،لأن الاتصال المباشر والاحتكال مع الجماهير سهل الفوز لهم،وأخيرا كان توجههم التنظمي مستمر حتى في ساعات الانتخابات في حث الناس وحشدهم على الانتخاب مرشحيهم.

وبناءا على هذه الخطط حصدت نساء التيار الصدري على نسبة كبيرة من الاصوات ودون الحاجة الى الكوتا، لأن هذا التيار يمثل القاعدة الشعبية الفقيرة الكبيرة ،والتي عانت كثيرا من الاضطهاد

والفقر في النظام السابق وبالاخص بعد مقتل زعيمهم الروحي " محمد محمد صادق الصدر" في نهاية عقد التسعينات، فالرمزية لهذه الشخصية من جانب ،وهم الذين يفتخرون ببقائهم في العراق طيلة العهد السابق من جانب آخر عوامل ممهدة لكسب الانتخابات .

سؤال يفرض نفسه : أي منهن أكثر تمثيلا للقطاع النسوي ضمن جمهور الناخبين ؟ ثم وفق أي معيار عدد المقاعد أم عدد الأصوات ؟

للاجابة على السؤال ،ينبغي ان نعرف بأن نائبة (السيدة مها الدوري من التيار الصدري) حصلت على أعلى الأصوات تقدر بحوالي( ) صوت.وحصلت النائبة (السيدة باسمة يوسف من قائمة الرافدين) على أقل الاصوات تقدر( ) صوت . وعليه فأن تعابير الأكثر والأقل قد تتغيير وفق المعاير المستخدمة .

./ معيار الأول : معيارعدد المقاعد ،لو أخذنا هذا المعيار كقياس لفوز النائبات كلا حسب قائمتهن ، وجدنا بأن القائمة العراقية حصلت على أكثر المقاعد النسوية قياسا الى القوائم الآخرى .وهذا ما يوضحه الجدول أدناه :

القائمة	عدد النائبات الفائزات	النسبة	عدد مقاعد القائمة	النسبة في الكيان
العراقية	٢٥	%٣٠،٤٨	٩١	%٢٧،٤٧
دولة القانون	٢٣	%٢٨	٨٩	%٢٥،٨٤
الإئتلا الوطني	١٩	%٢٣،١٧	٧٠	%٢٧،١٤
التحال الكرد تاني	١٢	%١٤،٦٣	٤٣	%٢٧،٩١
التغيير	٢	%٢،٤٤	٨	%٢٥

الجدول رقم ( ) من عمل الباحثة ودولة القانون تأتي بالمرتبة الثانية... وهكذا .

./ المعيار الثاني : الدعم والمساندة للمرأة في كل محافظة. لأجل معرفة دعم كل محافظة لنائباتهن ،حيث

اتباعنا طريقة حسابية هي أخراج المعدل العام على عموم العراق بالطريقة التالية :

قسمنا مجموع أصوات النساء على مستوى العراق والبالغ ( ) صوت على ( ) فائزة ،فالمعدل

العام (...) . ÷ (...

لاحظ الجدول أدناه ،حيث قسم مجموع الاصوات التي حصلت عليها النسوة في المحافظة على عدد الفائزات في المحافظة ذاتها ، يكون الناتج هو معدل المحافظة .

المحافظة	القائمة	عدد الفائزات في المحافظة	مجموع الاصوات في المحافظة	المعدل في المحافظة
ا ن ار	العراقية	٤	٩٩٤٠÷٤	٢٤٨٥
ا ل	=	١	٨٤١٠	٨٤١٠
غداد	=	٧	١٢٥٥٣	١٧٩٣
ديالى	=	٢	١٢٣٩٧	٦١٩٩
لاح الدين	=	٣	١٠٦٨٥	٣٥٦٢

نينوى	=	٧	١٠٢٤٥	١٤٦٤
كركوك	=	١	٤٧٢٩	٤٧٢٩
ا ل	دولة القانون	٢	١٣٤٩٥	٦٧٤٨
غداد	=	٧	١٧٩٧٢	٢٥٦٧
ال رة	=	٤	١٤٢٢٣	٣٥٥٦
كر لاء	=	١	١٢٨٠٧	١٢٨٠٧
مي ان	=	١	٣٥٢٢	٣٥٢٢
المثنى	=	١	٣٢٩٩	٣٢٩٩
ال	=	٢	٦٤٤٤	٣٢٢٢
القاد ية	=	١	٣٧٥٢	٣٧٥٢
ذي قار	=	٢	١١٧٣٤	٥٧١٩
وا ط	=	٢	٧١٥٤	٣٥٧٧

ا ل	ئتلا الوطني	١	١٠٠٤٠	١٠٠٤٠
غداد	=	٥	٥٣٧٢٨	١٠٧٤٦
ال رة	=	٢	١١٠٥٦	٥٥٢٨
ديالى	=	١	٤٥٨٥	٤٥٨٥
كر لاء	=	١	٩١٢٦	٩١٢٦
مي ان	=	١	١٥٤٢٣	١٥٤٢٣
المثنى	=	١	٣٤٣٢	٣٤٣٢
ال	=	١	١٥٣٦٧	١٥٣٦٧
القاد ية	=	٢	١٦٤٨٤	٨٢٤٢
ذي قار	=	٣	١٦٤٤٠	٥٤٨٠
وا ط	=	١	٩١٨١	٩١٨١
نينوى	التحال الكرد تاني	٢	٢٢٦١٤	١١٣٠٧
دهوك	=	٣	٤٦٧١٦	١٥٥٧٢
أر يل	=	٣	٤٦٤١٤	١٥٤٧١
كركوك	=	٢	١١٨٣٦	٥٩١٨
ال يمانية	=	٢	٢٦٤٣٤	١٣٢١٧
أربيل	الرافدين			
السليمانية	التغيير		...	...

جدول رقم ( ) من عمل الباحثة .

يلاحظ بأن المشاركة الأوسع في محافظة دهوك ،حيث تجاوزت المعدل العام (...) .

الجدول أدناه يوضح المحافظات التي كانت فيها المشاركة والدعم الكبير للنساء والذي يندرج من الأعلى بالتسلسل.

دهوك	) .
أربيل	) .
كربلاء	) .

ميسان	) .
السليمانية	) .
بابل	) .
النجف	) .
القادسية	) .

جدول رقم ( ) من عمل الباحثة

بينما الجدول الثاني يوضح المحافظات التي كانت فيها المشاركة والدعم للنساء ضعيف ،ومحافظة الأنبار هي الأقل في دعم النساء والمشاركة في منحهن الاصوات ، وكما هو موضح في الجدول أدناه .

جدول رقم (() من عمل الباحثة

ديالى	٥٦٦١	ذي قار	٥٥٧٥	وا ط	٥٤٤٥	كركوك	٥٥٢٢	غداد	٤٤٣٢
ا رة	٤٢١٣	نينوى	٣٦٥١	لاح الدين	٣٥٦٢	المثنى	٣٣٦٦	الاذ ار	٢٤٨٥

(: المعيار الثالث :هو الانتشار الجغرافي للمرأة الفائزة حسب قوائمهن

يلاحظ بأن القوائم التي حصلت نائباتهن أختلفت بين المحافظات ،كانت قائمة الائتلاف

الأعلى بين القوائم ، وقائمة الرافدين هي الأقل أنتشارا بين الماحافظات ، وكما موضحة

الكيان	عدد المحافظات
الأئتلاف الوطني	الأكثر
دولة القانون	
العراقية	
التحالف الكردستاني	
التغيير	
الرافدين	الأقل

جدول رقم ( ) من عمل الباحثة

: معيار الرابع : تمثيل المرأة لناخبيها (معدل الأصوات).

يقصد به هو معرفة معدل النائبات اللواتي فزن في قائمتهن ،وذلك جمع أصوات النائبات الفائزات لكل قائمة على مستوى العراق ثم تقسيمه على عدد النائبات في القائمة قياسا الى المعدل العام ( ) .

القائمة	عدد الاصوات
تحالف الكردستاني	) . الأعلى
الأئتلاف الوطني	) .
التغيير	) .
دولة القانون	) .
العراقية	) .الأدنى

جدول رقم ( ) من عمل الباحثة

يلاحظ بأن التحالف الكردستاني حصل على أعلى الاصوات وتجاوز المعدل ( ) .) ،بينما العراقية حصلت على اقل الاصوات لكونها أدنى من المعدل .

سؤال يفرض نفسه : أي قائمة فازت فيها النائبات ؟ نستنطق الجدول ،توضح الجداول كما يأتي :

القائمة	العراقية	ائتلاف الوطني	التيار الصدري	الاتحاد الكردستاني	محافظة دهوك
معيار الفوز	بالعدد	بالانتشار الجغرافي	بدون كوتا	بمعدل الأصوات	بالمساندة والدعم

الجدول رقم (() من عمل الباحثة

سؤال آخر يفرض نفسه : ما هي دوافع الفوز ؟

ثالثا / تحليل النتائج :

سؤال آخر يفرض نفسه : ما هي دوافع الفوز ؟

تكمن عددة عوامل وراء ذلك منها الكامنة ومنها العلنية ، ولكن بشكل عام وضحت الدراسة بأن الدوافع الطائفية والقومية كانت من الدوافع الكامنة ،بينما الدافع السياسي ،والعشائري كان من الدوافع العلنية .

لو تفحصنا الفائزات كان لبعض الدوافع أقوى من الاخرى منها ألا أن المبدأ الفاعل كان العمل بالقائمة المفتوحة والدوائر المتعددة هي التي فتحت الكثير من ابواب الفوز للنائبات ،عكس تماما القائمة المغلقة والدائرة الواحدة ،التي كرست العامل الطائفي / القومي .

كان تيار الاحرار (الصدرين) هو المستفيد من تجاربه السابقة ،من جانب ، وكذلك أستفادة من مميزات القائمة المفتوحة والدوائر المتعددة من جانب آخر . من خلال التخطيط الدقيق والدقة في توزيع نائباته على الدوائر والمناطق الانتخابية ، دون حدوث تعارض أو تنافس لمرشحيهم ،كان السبب والعامل الأكثر تأثيرا في فوزهم . عكس الاحزاب والتيارات السياسية الاخرى التي لم تستطع الاستفادة من مزايا القائمة المفتوحة والدوائر المتعددة ، بل أعتقدوا بأن القائمة المغلقة والممزوجة

بالقائمة المفتوحة ستسهل فوز نائباتهم ،بأعتبار أن ميزة القائمة المفتوحة في كشف أسماء المرشحين يتيح الفرصة للناخب أن يعرف المرشح الذي يريد أنتخابه ،مما سهل عليه أتخاذ القرار مسبقا .

ثم أن عامل أنعدام المنافسة كان له أيضا دور في فوز بعض النائبات . محافظة دهوك " المدن الكردية " مثلا فازت نائباته بأعلى دعم ومساندة من قبل أهل المحافظة ،والسبب هو أنعدام وجود مرشحة عربية منافسة للمرشحات الكرديات . محافظات الجنوب " مدن الشيعية " كذلك لم ترشح نائبة منافسة كردية كانت أم سنية . وفي المحافظات السنية " المدن السنية " أيضا لم ترشح نائبة منافسة شيعية أو كردية مثلا .

هذا الوضع قد قلل من تأثيرات الطائفية السياسية أو القومية لإنعدام وجود المتنافسات لهن .

بعبارة آخرى لا يمكن ان نعتبر العامل الطائفي كمتغير مستقل يحرك الناخبين كمتغير تابع . لم تكن الطائفية السياسية بتلك الحدة التي ظهرت بشكل جلي في الانتخابات البرلمان الاولى والثانية ،لأن القائمة كانت مغلقة والعراق كان دائرة واحدة وكان هذا تجسيدا للتوجه الطائفي / القومي . وتؤكد السيدة مها الدوري بأن العامل الطائفي كان ضعيف جدا في هذه الانتخابات ،كان للعامل السياسي أكثر قوة وتأثيرا ،والدليل أنها حصلت على أصوات من سنة، والاكراد والمسحيين من سكان المدينة "". ".

أما دافع المناطقية كان له دور فاعل لكنه ممزوجا مع العامل السياسي في التاثير على السلوك الانتخابي ، خاصة في المدن الدينية المقدسة . وهذا ما لوحظ عند النائبة (منال حميد هاشم عباس) عن محافظة كربلاء لقائمة دولة القانون ، التي لم تعمل دعاية لذاتها ولم تنشر صورة لها ،بل عرفت نفسها من خلال بوسترات الدعاية بأنها بنت فلان وأخت فلان ، ومن العائلة الفلانية ، وبنت محافظة كربلاء ، والتي حصلت على أصوات أكثر مما حصل علية كل من وزير الصحة ووزير البلديات في كربلاء والتي تقدر أصواتها بـ ( ) صوت ، فكان فوزها بدون كوتا . أن عامل المناطقية والشهرة العائلية بالاضافة الانتماء السياسي بتمثيلها دولة القانون ، كان الدافع وراء الفوزها .

ثم ان التجربة الانتخابية الاولى والثانية مدت بعض الخبرات للقوائم الانتخابية ،حيث حفز العامل السايكولوجي لدى الناخبين بإعطاء أصواتهم الى بنات منطقتهم ومحافظتهم، وهذا ما لوحظ في محافظة المثنى " السماوة " حين رفضت عشائر المحافظة في الانتخابات البرلمانية الاولى والثانية ، ترشيح نساء من محافظتهم لأن هذا مساس لقدسية القيم العاشائرية، مما أحرج الاحزاب السياسية التي كانت تخشى فقدان رصيدها من الاصوات أضطرت هذه الاحزاب أن ترشح نساء من خارج المحافظة أي غرباء عنها .ألا أن الانتخابات البرلمانية الأخيرة أحدثت تطور ايجابي على مستوى دعم العشائر لنائباتهن، حيث رشحت الاحزب نساء المحافظة ، ولم يشكل المبدأ العشائري أداة عائق للنساء في المساهمة في العلملية الانتخابية وخاصة في المحافظات الجنوب والوسط .أما الدافع وراء ذلك قد يكون مادي"الرواتب الضخمة للنواب والحصول على أمتيازات غير منظورة" ، أو معنوي " التباهي " ، وكذلك الوجاهة والمركز الاجتماعي ،أو القناعة بأن بنت المحافظة أدرى بحاجات أهلها من الغريبات في تقديم الخدمات للمحافظة والتي تعاني من خراب له تاريخ طويل .

الا ان السيدة مها الدوري كان لها رأي آخر هو، أن القناعة التي تولدت لدى العشائر بأن النساء أكثر نشاطا وجدية في خدمة المحافظة والمنطقة من الرجال ، لأنها أكثر عاطفية وأنسانية وخدومة لأهلها، مما عزز إيمانهم بقدرة المرأة ،وتعطي مثل النائبة الصدرية (جليلة عبد الزهرة ضمد) التي ساندتها عشائر ميسان لشدة أخلاصها ودئبها في خدمة سكان المحافظة ، والتي رشحت مرتين لعضوية مجلس المحافظة ، فحصلت على " " وهي في المرتبة الثانية بعد مها الدوري في الاصوت .

الا أن العامل المهم برأينا هو قوة القانون الملزمة على الاحزاب والتيارات السياسية ضم النساء في كل قائمة وإشراكهن في العلمية السياسية ، كان السبب وراء تأيد العشائر على دعم نائباتهم وأعطاء اصواتهم لهن ،لأن حظوظهن في الفوز أوفر بكثير من حظ الرجال بسبب الكوتا .

وكذلك السيدة عتاب جاسم نصيف جاسم من القائمة العراقية التي ساندتها عشيرتها في جنوب بغداد والتي حصلت على " " صوت ، وهذه تجربتها البرلمانية الاولى .

المهم لا يمكن تعميم مبدأ تشجيع العشائر للنساء وأن حدث فإنها البداية في تغيير القيم العشائرية إزاء الديمقراطية ، لأن الذكورية في القيم العشائرية لازالت قوية وليس من السهولة تغيرها .

ثم أن للعامل الاجتماعي/ الانساني له دور في فوز بعض النائبات ونخص بالذكر السيدة مها الدوري . تميزت هذه السيدة بشدة تفاعلها العاطفي / الوجداني مع سكان مدينتها الصدر التي تعيش بينهم ولم تخرج منها وأحلك الظروف. لذا أنصبت جهودها لخدمة سكان المدينة على أتجاهين :

نقل تلك المعاناة الى مؤسسة البرلمان والعمل على حلها بجهودها الخاصة من جانب ، وكذلك كرست نشاطها لخدمة ساكنيها من خلال مركزها الاجتماعي الذي قسم العمل فيه ثلاث أيام للرجال وثلاث أيام للنساء من جانب آخر. تعليم الرجال والنساء على القراءة والكتابة ، وتعليم الحاسوب والخياطة للنساء ، ثم تقديم المساعدات العينية للعوائل المتعففة ،والأرامل وعمل دورات ومسابقات وتوزيع الهدايا. هذه الاعمال لها وقع على نفوس الناخبين مما يحثهم على ترشيحها ،دون أن التمييز سوى كانت أمرأة أم رجل .

ثم تأكيدها على العامل الوطني السياسي بأعتبارهم ضد الأحتلال الأمريكي ، مما دفع الكثير من من الناخبين يعطون أصواتهم لها من مناطق لم ترشح فيها وكما تقول ،مثل منطقة أبو غريب " " صوت والعامرية والاعظمية ، ثم شعارهم الدفاع عن العراق ومساعدة المظلومين والفقراء بغض النظر عن خلفيته الدينية / المذهبية/ القومية ، فقط كونه عراقي ." ."

يضاف الى هذه العوامل المشجعة لانتخاب النساء العراقيات في البرلمان الجديد عامل رمزية وشخصانية رئيس القائمة والتي كانت لها دور عاطفي فاعل ،لأن المنافسة تجسدت بين شخصيات القائمة الانتخابية بشكل واضح والتي أنحصرت بين (نوري المالكي ، أياد علاوي ، مقتدى الصدر) بشكل خاص .

فالنائبات الفائزات كن يدافعن عن رمزية وشخصية قادتهن والبرامج التي تمثلها تلك القيادة . فالتأثير السايكولوجي لتلك القيادة على جمهور الناخبين كانت قوية وفاعلة ، يضاف لها أن بعض الفائزات هن نائبات سابقات لتلك القوائم وكان عددهن ( ) نائبة من تلك القوائم ، وكان لهن حضور سوى

داخل قبة البرلمان أو مشاركة في المؤتمرات والندوات أثناء فترة نوابهن منها على سبيل الذكر (مها الدوري ، تيار الأحرار ، ،صفية السهيل من ائتلاف دولة القانون ، سميرة جعفر الموسوي من قائمة دولة القانون ، ميسون الدملوجي وعالية نصيف جاسم من القائمة العراقية .ألا تحسين حبيب من التحالف الكردستاني) . أو وزيرة سابقة مثل الدكتورة أزهار الشخلي التي كانت وزيرة المرأة لشؤون الدولة في المرحلة الانتقالية .

ويلاحظ كذلك أن من الفائزات لهن مكانة لعوائلهن في العشيرة مثل السيدة صفية السهيل ،بنت السيدة طالب السهيل رئيس عشائر التميم في العراق ،الذي أغتيل من قبل النظام السابق عام) . ، والتي حصلت على ") . " صوت. والسيدة سوزان السعد والتي رشحت عن حزب الفضيلة في البصرة .

ثم لقب العائلة الديني بأعتبارها من سلالة آل البيت (العلوية) أثر كذلك على فوز بعض النائبات مثل العلوية سميرة جعفر الموسوي ( ) . صوت)، والعلوية منال حميد هاشم (صوت) ، والمكانة والمركز الاجتماعي للعائلية مثل السيدة لقاء جعفر مرتضى عبد الحسين زلزلة . أما اللواتي لهن موقع قيادي فاعل داخل الحزب مثل السيدة ندى عبد الله السوداني وهي من قيادات حزب الدعوة (صوت) . والسيدة ميسون الدملوجي في القائمة العراقية التي لم تحصل على أصوات تؤهلها بالفوز (") صوت ، صعدت بالمقعد التعويضي للقائمة .

على الرغم من النائبات الفائزات معضمهن يحملن شهادة البكلوريوس كحد أدني ، الا أن المؤهل العلمي لم يكن له دور في فوزهن ،حيث لازالت العوامل الاجتماعية كالدينية / العشائرية / العائلية أقوى فاعلية في التأثير . والذي يعمق هذه العوامل ويزيد تأثيرها هو ديناميكية النائبة ونشاطها في الوسط الشعبي / الجماهيري ،بأعتبار أن القاعدة الفقيرة هي الأوسع في المجتمع العراقي ، من هنا تنطلق شهرة النائبة في تفاعلها وأحتكاكها مع محيطها البيئي ، والحديث بلغة معاناتهم وترجمتها الى حاجيات مادية ملموسة تعينهم على العيش دون عوز . لهذا فأن النائبة أن كانت تمتلك المؤهل العلمي أو لا تمتلكه لدى المحتاجين لا قيمة له عندهم (على الرغم من أن السيدة مها الدوري مثلا أنها معيدة في كلية طب الاسنان في الجامعة المستنصرية ، وطالبة دكتوراه طب في جامعة النهرين، وطالبة في الفكر الاسلامي في جامعة الصادق . والسيدة سميرة الموسوي معيدة في كلية الهندسة سابقا من "قائمة ائتلاف دولة القانون" . والسيدة ميسون الدملوجي مهندسة القائمة العراقية ، والسيدة وحدة الجميلي محامية وعضوة في مجلس محافظة بغداد حصلت على " " . صوت " القائمة العراقية ، وندى محمد ابراهيم دكتورة " حصلت على) " القائمة العراقية ، وكذلك السيدة عتاب جاسم أستاذة جامعية حاصلة على الدكتوراه في الفلسفة، والسيدة سوزان السعد معيدة في كلية اللغات ،ماجستر في الأدب الاسباني.. وهكذا) . أن التحصيل العملي للمرشحة أحد المقايس الاساسية للحزب في ترشيحه لنائباته ،وهن يفضلن على اللواتي أقل شهادة ، الا ان هذا المعيار يكون تأثيره أقل لدى الناخبين في الاوساط الشعبية الفقيرة من جانب ،وأيضا داخل العمل البرلماني من جانب آخر .

وهذا ما لوحظ في البرلمان السابق ،حيث ان تبعية النائبات هي السمة الطاغية . وتفسير ذلك وكما وضحته السيدة سوزان السعد بأن المرأة العضوة في الحزب مهما كانت نشطة وفاعلة يبقى رأيها درجة ثانية ، لأن الرجال يمتلكون رمزية داخل الحزب ولهذا يحتكرون صناعة القرار داخل الحزب " . "

وكذلك لوحظ على الانتخابات البرلمانية الاخيرة بأن برامج الاحزاب والتكتلات لم تؤثر على الناخب العراقي ، وأعتقد ان نسبة قليلة جدا من الشعب العراقي (وأقصد المثقفين) من كان يعرف وأطلع على برامج القوائم المتنافسة ، ونعتقد انهم لم يعرفوا ان كان للاحزاب برامج ومشروعات مستقبلية ، ثم أن وجود القوائم وعدمها لا يؤثر على قراره المحسوم مسبقا . ولأن التركيبة النفسية للشخصية العراقية قد سأمت من ثقافة الوعود التي تتناول

لرؤية المستقبلية في خطابات السياسين ،والحديث عما سيعمل الحزب مستقبلا .ان سياسية الوعود لا تؤثر على سايكولوجية المواطن العراقي ، نظرا لشدة المعاناة اليومية من جانب ولأنها ذات أرث تاريخي في سلوكيات الساسة الذين حكموا العراق .

الخاتمة :

أن الديمقراطية والمرأة متفاعلان ويكمل أحدهما الآخر بأعتبارها النصف المكمل للنصف الآخر . فعملية التفاعل بينهما يخضع الى الظروف السياسية المتحكمة بالمجتمع ، وكذلك القيم الاجتماعية السائدة .فتطبيق الديمقراطية يستوجب وجود أرضية أجتماعية قيمية تناسبها ولا تتنافر معها ،وإلا فأن تطبيقها سيكون محكوم عليه بالفشل . فالمرأة هي أول ضحايا فشل الديمقراطية ،نظرا لقوة المنظومة القيمية الاجتماعية المتعارضة مع المنظومة القيمية للديمقراطية . وهذا ما حدث ويحدث للمرأة العراقية التي تسعى الى تحقيق الديممقراطية من خلالها وعبرها بأعتبارها الحاضنة والمربية للقيم الديمقراطية ،هذا اذا كانت واعية لأهمية وجودها وواعية لقيمتها ،وواعية لوظيفتها الاجتماعية الاخلاقية .،لذا نراها تترجح وفق وعيها والمتغيرات في المجتمع وفي النظام السياسي ، مرة تعتبر متغير مستقل والديمقراطية متغير تابع ، حين تجابه الظرف السياسي /الاجتماعي المعارض لديمقراطيتها ، ومرة تكون هي المتغير التابع والنظام السياسي بقيمه وسلوكيته المتنافرة مع قيم ومبادئ الديمقراطية ، هو المتغير المستقل .

ففي العهد الديمقراطي الجديد في العراق ،لازالت المرأة العراقية تترجح بين تيارين ،تيار منهن تشكل متغير تابع للرجل وأنها ترفض أستقلالها وممارسة حريتها والاعتراف بذاتها كشخصية مستقلة ،وهذا راجع الى تراكم التنشئة الاجتماعية العائلية لذات المرأة ،هذا الشريحة أحتجت ورفضت حريتها فألبستها اللبوس الديني وهو بالحقيقة أجتماعي / عشائري أكثر مما هو ديني . والبعض الآخر منهن يرين أن هذه الفترة هي فرصتها الذهبية في أثبات ذاتها ،وتسعى بكل جهد أن تكسر هذه القيم الاجتماعية المقيدة لشخصيتها والكابحة لابداعها ،لكونها واعية الى أهمية كيانها ،كي تكون متغير مستقل وتجعل الديمقراطية متغيرها التابع ،لأيمانها بأن نهضة الدولة الديمقراطية الفتية يعتمد عليها والذي ينهض بدوره المجتمع ،فيحدث نقلته الانسانية من المجتمع التقليدي الى المجتمع الديمقراطي العقلاني .

المصادر :

١- جون ستيورات مل : استبعاد النساء ، ترجمة أ.د. امام عبد الفتاح امام، مكتبة مدبولي، القاهرة،١٩٩٨ ،ص١٢ .
٢- بيار روزانفالان : انتصار المواطن ،ترجمة سليمان الرياشي ،دراسات عراقية ،بلا ،ب ت،ص١٥٠-١٦٧.
٣- فليب غرين: الديمقراطية ،ترجمة محمد درويش،دار المأمون ،بغداد ٢٠٠٧ ،ص ٣٢ .
٤- سول كي بادوفر: معنى الديمقراطية ،ترجمة رياض عبد الواحد ،الموسوعة الثقافية ،دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،٢٠٠٧ ، ص ١٠٠
٥- فالح عبد الجبار : الديمقراطية ،دراسات تاريخية ومفاهمية ،معهد الدراسات العراقية ،بغداد،٢٠٠٧ ص١
٦- أنتوني غدنز: علم الاجتماع ،المنظمة العربية للترجمة ،مؤسسة ترجمان ، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ ،توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٥ ،ص ٧٠٠ وما بعدها .
٧- صادق جلال العظم : المرأة والمجتمع المدني ،الثقافة الجديدة ،العددان آب – أيلول/ ١٩٩٥ ،ص١٢ - ١٩.
٨- رعد الجدة : التطورات الدستورية في العراق ،بيت الحكمة ،بغداد ٢٠٠٤، ص ٥٣ .
٩- رعد الجدة : مصدر سابق ، ص ٢٥
١٠- رعد الجدة : مصدر سابق ،ص ٣٣٧
١١- رعد الجدة : مصدر سابق ،ص ٣٥٥
١٢- مجلة نون : ساتحة أمين زكي شخصية العدد ، أذار /٢٠١٠ ص ٤ .
١٣- مجلة ميزوبوتاميا : خمسة آلاف عام من الأنوثة العراقية ،العدد ٢ كانون /٢٠٠٤ ،جنيف ،ص١٨٩
١٤- مجلة نون :ميسون الدملوجي .. الحلم النسائي العراقي ،مصدر سابق ،ص ٤٠
١٥- مجلة ميزوبوتاميا : مصدر سابق ،ص١٩٠- ١٩١
١٦- خيري العمري : حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ،بغداد ، ص١١٧ .
١٧- مجلة ميزوبوتاميا : مصدر سابق ،١٩٢ .
١٨- مجلة ميزوبوتاميا : مصدر سابق ،ص١٩٣ -١٩٤
١٩- وثائق ندوة لشبكة النساء العراقيات في نادي العلوية أيار /٢٠٠٤ .
٢٠- مجلة ميزوبوتاميا : مصدر سابق ،ص ١٩٥ - ١٩٦

٢١- سهيل قاشا : مسيحيوا العراق ،دار الوراق ،بيروت ،٢٠٠٩ ،ص ٣٧٤- ٣٧٩ .
٢٢- خانم زهدي : مصدر سابق ص ٢٦ .
٢٣- خانم زهدي :مصدر سابق ص ٢٥ .
٢٤- تقييم وضع المرأة العراقية في ضوء منهاج عمل بيجين ،صندوق الأمم المتحدة للمرأة اليونيفم ،٢٠٠٤ ،ص ٣٨ .
٢٥- رعد الجدة : مصدر سابق ٣٧٥ .
٢٦- تقييم وضع المرأة العراقية ،مصدر سابق ص ٤٠ .
٢٧- تقييم الحالة في العراق ، تموز/ ٢٠٠٥ ،ص ١٣.
٢٨- تقييم وضع المرأة العراقية ، اليونفيم ،مصدر سابق ص ٢٨- ٤٣ .
٢٩- مقابلة مع السيدة هناء أدورد ،رئيسة معهد الأمل ، ٢٠٠٤/٣/٣١ .
٣٠- مجلة مدارك : المشاركة السياسية للمرأة بين صناعة القرار والتبعية ،بغداد ،٢٠٠٨، ص٦٤- ٦٥ .
٣١- مجلة مدارك ، مصدر سابق ،ص ٦٦ .
٣٢- مقابلة مع السيدة هناء أدورد .مصدر سابق
٣٣- مجلة نوافذ للفرص المتاحة ،نساء من أجل نساء العالم ،كامون الثاني ،٢٠٠٥ ،ص ٩ .
٣٤- إحصائيات وزارة التخطيط لعام ١٩٩٨ ، المركز القومي للتخطيط .
٣٥- تقارير لجنة أعداد آلية الدستور ، آب / أيلول ـ ٢٠٠٣ ، وثائق مجلس الحكم .
٣٦- نوافذ للفرص المتاحة ، مصدر سابق ص ٢٢ .
٣٧- نوافذ للفرص المتاحة ،مصدر سابق ص ٢٣ .
٣٨- مقابلة مع السيدة هناء ادورد .مصدر سابق .
٣٩- مقابلة مع السيدة هناء أدورد . مصدر سابق .
٤٠- عزيز قادر الصمانجي : قطار المعارضة العراقية من بيروت ١٩٩١ الى بغداد ٢٠٠٣ ،دار الحكمة ، لندن ،٢٠٠٩ ،ص ٦٢٦ .
٤١- قانون رقم " ٢٦ " لسنة ٢٠٠٩ ، تعديل قانون الانتخابات رقم " ١٦" لسنة ٢٠٠٥ .
٤٢- نهلة النداوي : الأداء البرلماني للمرأة العراقية ،دراسة وتقويم ،مطبعة الطباع ،بغداد ٢٠١٠ ،ص٥٦
٤٣: نهلة النداوي: مصدر سابق ،ص ٥٦ .
٤٤- نهلة النداوي : مصدر سابق ،ص ٦٠ .
٤٥- هدى محمد مثلوثة ،المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد ٢٠٠٣ ،رسالة ماجستير غير منورة ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسة ،٢٠٠٨ ،ص ١٣٩- ١٤٠ .
٤٦- مكالمة هاتفية مع السيدة سوزان السعد ،٢٠١٠/٤/٢٥ .
٤٧- د . نهلة النداوي : المصدر السابق ص٥٠.
٤٨- نهلة النداوي : مصدر سابق ،ص ٥١ .
٤٩- جريدة الصباح ٢٠٠٥/١٠/٢ .
٥٠- السيدة سوزان السعد ، مصدر سابق .
٥١- السيدة سوزان ، مصدر سلبق .
٥٢- مكالمة هاتفية مع السيد جاسم الحلفي ،عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ،٢٠١٠/٤/٢٨ .
٥٣- بلقيس محمد جواد :المرأة العراقية والانتخابات المحلية ،مجلة كلية العلوم السياسية ، نيسان /٢٠٠٩ ، ص ٥٤
٥٤- مكالمة هاتفية مع السيدة مها الدوري يوم ٢٠١٠ /٤/٢٢ .
٥٥- السيدة مها الدوري .مصدر سابق .
٥٦- مكالمة هاتفية مع السيدة سوزان السعد ٢٠١٠/٤/٢٥ .